

عمادة شؤون المكتبات

King Saud University

NO. : الرقم

كسبة مباحة الملك سعود "قسم النخطوط"
 القسم: ٦٥٦٧ - في ١٢٢٢
 التواريخ: تقرير الأمير محمد بن عبد العزيز على جلالة الملك عبد العزيز
 المؤلف: الأمير محمد بن عبد العزيز - ١٢٩٢
 تاريخ النسخ: ١٣٢٤
 اسم الناسخ: إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز
 عدد الأوراق: ٢٠
 ملاحظات: -

$$\sqrt{\frac{2}{3}}$$

٨١٩ر٤

ته أ

تقرير الأجهوري على حاشية الأمير على شرح الملوي

على السمرقندية، للأجهوري، أحمد بن أحمد

- ١٢٩٣هـ. بقلم إبراهيم بن موسى عبدربه سنة ١٢٣٤هـ.

٢٠ ق ٣١ س ١٨x٢٤سم

نسخة جيدة، خطها نسخ مستاد.

٦٥٦٧

الأعلام ٨٩:١ دار الكتب المصرية ١٨٢:٢

١- علم البيان، البلاغة العربية أ- المؤلف

ب- النسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية

الأجهوري على حاشية الأمير على شرح الملوي

على السمرقندية .

٨١٢-٨-٢-٢٨

٦-١٢٢٧ق

هذا تقرير العلامة الفاضل الشيخ أحمد الأجهوري
 الشافعي على حاشية العالم العلامة الأمير علي شرح
 الملوي في البيان المنير على الرسالة المسماة
 بالسمرقندية لفعت الله بالجيم جاء خير
 البرية صلى الله عليه وسلم في البكرة
 والعشيرة بالتمام والكمال الحمد
 لله على كل حال وصلى
 الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه
 والسلام

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم



بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا الميرزا محمد باقر الفاضل وعبد الموفق
الامامان صديق الميرزا محمد باقر الميرزا محمد باقر الفاضل وعبد الموفق
من جليله والايام في عصره وادارة الشيخ احمد الجوهري الشافعي
متعنا الله بطول حياته واسكنه جنة عدن فيح جنازة في
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
المرسلين وعلى آلهم الطيبين هذه نكات طريفة وتعليقات
شريفة قليلة اللفاظ معانيها تذهب بالخط من المفاظ
على حشم الفاضل الخبير والعالم الشيرازي الشيخ الامير محمد
الرحمن القدير على شمس الطلوع الذي للعلوم طرف محتوي
سدي الشاكر الكامل المملوك على من السرفند في علم البيان
رحمها الله برحمته جليلة والسكنى ما منته منزلة عليية فجات
بجده الله آية المبشرين وبهاجه لا يها من الناظرين **قوله** وهو
معنى لا يغير قهرها يعني ومنعها عن انهم لا توهم الاله وان كان يغيرها
في الاستعمال كان السكينة في الاستقامة او في غيرهما مما عد الاصل
الحقيقي **قوله** فما السبع من غير هذا المعناه ان ما عد الاصل
الحقيقي من المعاني التي ذكرها من الاستقامة وغيرها كلها
معان مجازية تعتبر العلاقة بينها وبين الاصل الحقيقي
قوله الاصل الحقيقي في مضابط الحقيقة الصافي ما قبل المباشرة
ما بعدها مضابط المجازي الصافي ما قبلها مجازيها
وهي حقيقة في الاول مجاز في الثاني معنى كون الاول حقيقيا
ان بالانطلاق عليه على سبيل الحقيقة وكون الثاني مجازا ان
بالانطلاق عليه على سبيل المجاز **قوله** واخوه اي نحو ما ذكر من اليد
والشوب واليد ونحوها بيان لشيء من جسمه والشوب واخوه
بيان لقوله ما جسمه فهو على الف والشر **قوله** ان
قيل ان هذا بيان معنى البناء لان قولك اميت زيد اي
البناء معناه منته من الانهراق ولو بدون بعض عليه فالبعض
عليه لا يستفاد الا من البناء ذكره من على الاستحوا **قوله** فلا يقال
ان كلام الشيرازي يقتضي ان البناء اذ هو ليس كذلك بل هي اصلية
للاصناف الحقيقية كما هو موضوع كلام المفتي فكان الاولي للثاني
ان يذكر البناء كما هو مذكور في كلام المفتي **قوله** او ادنى اي بل ادنى
ووجه

ووجه الاول لوقوع الالتصاق بين القراءة والاسم لا فاصل فيه بين
ذكر القراءة وذكر الاسم بخلاف مسألة التوب فربما كان فاصل بين
المعنى بكسر السين وبين زيد وهو التوب **قوله** فجعله غشا في
الخط ان الفاعل هو الواو ويكون الجوز من جهة انه قد مر اخرج
المشي في الذكر مع كونه متأخرا في الخارج **قوله** والغشاها احتمل
السيل اي ما كان ان يحتمل السيل لصغره وليس المراد ان
السيل اقله حقيقة اذ لو اقله حقيقة لم يأت اخرجه
من على بعد ذلك **قوله** في هيئة الاضافة الاضافة ثمانية اي هيئة
هي الاضافة والمراد بالضافة التي جرت فيها الالتصاق الاتصال
الواقع بين المتضامين وهو المراد بالنسبة الاضافة التسدية
في قولهم الاضافة نسبة تفيدية بين اسمين يقتضي اقرار ثانيا
المراد وليس المراد بالنسبة في هذا المقام انتساب فلول
المضاف لمذكول المضاف اليه لان هذا الانتساب معنى الاضافة
لانفسها ويدل لما قلناه من ان الاضافة هي الاتصال الواقع
بين الكلمتين المتضامين قولهم الاضافة تأتي لما تأتي له الاسم
وقولهم الاضافة على معنى من الى عند ذلك فجعلوها دالة لحدوث
قوله واما اضافة الشيء المعطوف على التقديم والتأخر من قول
المجدولي ومنه التقديم والتأخر وقوله نحو خبر كبريت المحذوف
فما صلح به المحذوف ان من المجاز التقديم والتأخر واما اضافة
الشيء الى ما ليس له وغرض المحذوف نقل كلام المحذوف لقوله ما قاله من
ان الاضافة البانة في اسم الله مجاز ويرد عليه ان الاضافة
في اسم الله من قبيل المجاز اللغوي بدليل ان جعلها من قبيل الالتصاق
والاضافة في نحو مكر الليل والنهار من قبيل المجاز العقلي فلم تظهر
المتقولة **قوله** ليست من موضوعات الخراف بل هي من الموضوعات وصفا
ثانيا وهذا معنى على قول ذكره الاسمي في عند قول ابن مالك ومنه
منقول الخ وهو ان الاعلام كلها متقولة **قوله** ولا يخفك الخ
يعني ان الكلمات المصطلح عليها اذا استعملت في معانيها عند اهل
ذلك الاصطلاح تكون حقيقة مع انها موضوعات لملك المعاني
وصفا ثانيا مسوقا بوضع اهل اللغة فكالم لغير ثانوية الوضع فيكون
تلك الكلمات حقيقة كذلك لانها ثانوية الوضع فيكون تلك
الاعلام حقيقة **قوله** وانه الى اي الكلي وحاصل كلامه ان الكلي

من السهل في الجزئي باعتبار خصوصه كان مجاز الالفاظ الجلالة فانه
حقيقة وان كان منتهى الجزئي باعتبار خصوصه ونرد على
استثنائه انه لا يصدر عليه تعريف الحقيقة لانها الكلمة
المتعلقة فيها وصفت له ولفظ الجلالة كان استعماله في الجزئي
باعتبار خصوصه ليس مستعلا فيها وضع له فالاولي توجيه كونه
حقيقة على القول بان كاي بانه حين استعماله في الذات الاقدس
علت عليه وصار لا يطلق الا عليه فتشكك تلك الغلبة منزهة
تتم بلا **قوله** قلت اني حاصل كلامه اختيار ان العلم الملتفت
اليه من الخبر حقيقة ووجه ذلك بان العلم الموصوف للذات
المعينة لا يثبت تحكم او خطاب او غيبة وهذا الكلام يقتضي
ان العلم اذا استعمل في الذات المعينة مفيدة بالخطاب مثلا يكون
مجازا لانه موصوف للذات بلا قيد وقد استعمل فيها مفيدة فحصل
العلم حقيقة على الاطلاق لا يظهر في مقام الالتفات وهذا الفصل
يحل القول بانه حقيقة والقول بانه مجاز فيقول الاول على ما اذا
استعمل في الذات المعينة بلا قيد ويحصل الثاني على ما اذا استعمل
فيها مفيدة بالخطاب مثلا وقوله لا يقتضي الخ اي لان معناه انه
لا يعود عليه من الضمير الا الضمير الغيبة وان عرّب عن مخاطب او تكلم
بقول زيد قاهر ولا يقول زيد فثبت بها الخطاب وان كان زيد
حاضرا مخاطبا ولا يقول زيد فثبت بها المتكلم وان كان زيد هو
المتكلم وليس معناه انه موصوف للذات العالمة حتى يقتضي ان
استعماله في الخطاب مجاز **قوله** لمعنى خارجي اي خارج عن القرينة
التي نصها المتكلم للدلالة على المعنى الكسائي وذلك الخارج هو
الدلالة الدالة على انه تعالى منزّه عن سمات المحدث وقرينة
الكتابة التي نصها المتكلم هنا قصده الشا على الله وذلك لا يمنع
من ارادة المعنى الحقيقي مع المعنى الكسائي **قوله** والمراد ان ذات
الكنائية التي تعني ان مدبرا للكنائية على ان تكون ذاتا باعتبار
قرينتها التي نصها المتكلم لانها في ارادة المعنى الحقيقي وان كان
هناك قرينة اخرى غير التي نصها المتكلم مانعة من ارادة المعنى
الحقيقي وهي في مسئلتنا الدالة الدالة على تنزهه تعالى عن
سمات المحدث كما مر **قوله** كما يشير اليه الى حاصله انه كناية عن
نفي

نفي المثل لان نفي المثل لا يرفع نفي مثل المثل لانه لو ان نفي مثل المثل
وثبت لله المثل لخربا عن التماثلة والفرق بينهما ما لا يمكن فلم يتحقق
نفي المثل الا بنفي المثل ونظير ذلك قولهم مثلك لا يخل فهدى الكتابة
عن نفي المثل عن الخطاب اذ لا ينفي المثل عن مثل الخطاب الا مع
نفيه عن الخطاب فلما جعل كناية عنه وحاصلها قالوه انه
ان الكناية ليصح فيها ارادة المعنى الحقيقي والمعنى الحقيقي لا يقتضي
ارادته هناك المعنى الكسائي فاشكل جعله كناية واجابوا بان
عدم صحته هنا الامر خارجي فلا يضر كون الآية من قبيل الكناية
وفي حاشية السعد عن اسم ان الامرا خارجي هو استعمال المثل واقفا
كان ما نفع لان الاخبار بنفي مثل المثل مع استقالة المثل يكون
صانعا لافادة فيه والظاهر ان المانع من ارادة المعنى الحقيقي
هنا اغناء الاخبار بنفي المثل عن الاخبار بنفي مثل المثل فيكون
الاخبار بنفي مثل المثل مع الاخبار بنفي المثل صانعا اذ لا يعقل ثبوت
مثل المثل مع انتفاء المثل وقرينة الكناية هنا الراجعة الى على
من جعل لله مثلا اي شريكا وهذه القرينة لا تمنع من ارادة نفي
مثل المثل مع نفي المثل **قوله** واستعاره عقليته بان ينقل الرحمن الرحيم
بضميرها المستترين فيهما من حال الملك الى حاله سبحانه وتعالى
لكن الضمير اذ قبل النقل والآن على الملك ولقد نقل والآن على
الله سبحانه وتعالى فالمعنى معنى الضميرين لا الضميرين ان بعد
النقل هما الضميران قبله وان كانا قبل النقل جازين على الملك وجره
على الله تعالى وهذا الاجزاء في الاستعارة العقلية **قوله** اقتصر على
اهم المركب يعني ان المتعارف قولنا الرحمن الرحيم **قوله** انما اخذنا
قولنا الرحيم وبها واقتصرنا على الرحمن الرحيم وانما كانا اهم لانها
عجبي المنعم والمنعم يستلزم منعا عليه فلما دلالة التزامية على الرحيم
فكان ذكرهما اهم من ذكرهما بدلالة تعا عليه بالتزام دون علم **قوله**
المراد ان الشا البركي يعني قول الشا في القراءة بسم الله الرحمن الرحيم
احصل البركي في قرائتي بواسطة بسم ذكر بسم الله الرحمن الرحيم ولفظ
البسملة يحصل التبرك في القراءة هذا مقتضى كلامه ويرد عليه ان
القراءة حين الاتيان بالسجدة مودعة فليست تحصل القراءة فيها
التبرك فيها حال عدمها وبما بان المراد بان البسملة للانشاء
التبركي ان لها دخلا في حصول التبرك في القراءة وان توقف

انتم الرابع

حصول البرك فامر جاعلي وجود القراءة وتطهر ذلك انهم جعلوا
صفة البيع لانها نقل الملك مع ان نقل الملك لا يتحقق الا بقول
المشتري فمرادهم بكون صيغة البيع لا يشاء نقل الملك ان لها دخلا
في نقله وان توقف الضم على قبول المشتري **قوله** والاعتراف بان الضم
مراده بالضم لجميع الافعال الخيرية الصادرة من الاله بالبيعة تدل
على هذا قوله الاتي من حيث ان الامر كله منه واليه فانه يوضح هذا
وقوله بعبارة رحمة اي باعانة الذات الموصوفة بالرحمة ومعنى كون
ذلك مضمون البيعة انها دالة عليها التزاما فان مضاهها المراد منها
تحصيل الرحمة فيها شرع فيه بواسطة ذكر اسم الله ولزم من
ذلك اعترافه بان جميع افعال الخير الصادرة منه باعانة الله تعالى
قوله حيث ان الامر الخ قد علمت ان هذا الصراح لما تقدم وبيان المراد
من الفعل فيه فالفعل فما تقدم عام وليس المراد بخصوصه من الفعل
الشروع فيه وقوله واليه او موكل اليه فان شاء اوجبه باعانة
العبد عليه وان شاء ابقاه على عدم ترك اعانة العبد عليه وهو
من عطف اللازم والمراد بالامر كله افعال الخير فقط لانه ذكرها علة
للمشروع وافعال الشر لا فضل ان تكون علة له وافعال الله تعالى
التي ليست فاعلة بالعبد كايضا على خلقه ليست داخلة هنا ايضا
لان هذا بيان للفعل المذكور فيما تقدم الموصوف بكونه بعبارة
رحمة الله وافعال الله المذكورة لا توصف بانها بعبارة رحمة الله **قوله**
واغايتم الخ لا يتم امر من الامور كلها الا بذكر اسم الله عند الشروع فيه
وهذا من دخول الحشمة والمضي ان يعقب البيعة بالجملة من
اجل دلالة البيعة التزاما على ان افعال الخير كلها من الله وقوله
اليه وعلى ان لا يتم امر من الامور الا بذكر اسم الله تعالى **قوله** وهو السابق
له ضمير هو عائد على الله تعالى وضميره عائد على الامر كله والضمير
ان الله تعالى موطن على كل فعل من افعال الخير وهذا الضمير من دخول
الحشمة فهو علة لتعقب البيعة بالجملة وهو تالكيد لقوله ان
الامر كله منه واليه فكان الادنى وصفه بالحق وهذا ظاهر في هذا
المقام بحسب الحال **قوله** على هذا الشهداى التوجيه المذكور لتعقب
البيعة بالجملة **قوله** حكم التاخير لان الحمد مصدر والمصدر للتقدم
مفعوله عليه ويحاج بان يتوسع في الظرف والمجرورات ما لا يتوسع
في غيرها **قوله** وان لا تكن تعليق الخ حاصل كلافه ان ما قاله ابن العربي
يتضح على ماى من جعل البيعة قرآنا يكون مقياسا على تعليق قوله
تعالى لسلا في قرينين يجعل المذكور في آخر سورة الفيل ولا يتقنى على
مرآة

مرآى من لم يجعلها قرآنا لانه لا يمكن قياس تعليق غير القرآن وهو
البيعة على غير هذا الراى بالقرآن وهو لفظ الحمد على تعليق
لسلا في يلفظ جعل الواقع في سورة الفيل لان المقيس عليه تعليق
قرآن بقرآن والمقيس بتعليق غير القرآن بالقرآن فيكون القياس
غير صحيح فقول المجمع قياسا على متعلق بالمتقنى **قوله** كما كانت مستعنى
بهما المراد من ذلك فيما لو كان الشروع فيه فعلا كالخبر ان ياتي
بالبيعة حال الشروع فيه اي الفعل ويعقبها بالجملة
ويقال كما كانت استعنى بهما في الابداء في الحقيقة لم يستعنى
في الابداء الا بالبيعة لانها المقارنة للشروع وفيما لو كان
الشروع فيه قولا ان ياتي بالبيعة ويعقبها بالجملة ويشترع
في القول بعقبها ويقال كما كانت استعنى بهما في الابداء او في
الحقيقة لم يستعنى في الابداء الواحدة منهما لان الابداء امتا
يخبرها لكن لما اتصل به صائر كما كانت مستعنى في الابداء **قوله** لعدم
تحلل ثلاث بين الابداء او ذكرهما هذه العبارة فنصرت فيما لو كان
الشروع فيه فعلا بثلاث صور الاولى ان ياتي بالبيعة حال
الشروع في الفعل ويعقبها بالجملة والثانية ان يشترع في الفعل
سالكا وياتي بالبيعة والجملة عقب ذلك الشروع والثالثة
ان يشترع في الفعل مع ذكر آخر كسبحان الله وياتي بالبيعة والجملة
بعقب الشروع المقارن للتسبيح والصورة الاولى هي المرادة بخلاف
الثانية والثالثة فاطلاقه عن مناسبات ويرد عليه في صورة يالو
كان الشروع فيه قولا اقتضاؤه انه اذا ياتي بالبيعة وعقبها
بالجملة ثم ياتي بالصلاة على النبي مثلا ويشترع في القول بعد ذلك
بقراءة القرآن في اثنتان لا يكون مستعنى بالبيعة والجملة لوجود
المفاضل بينهما وبين القراءة والظاهر انه ليس كذلك **قوله** او العبدول الخ
الدليل على ان طيف الاسمية معدولة ان استعمال المصدر منهوياً
الواقع في الجملة الفعلية اكثر من استعماله مرفوعا الواقع في الجملة
الاسمية معدولة عن الفعلية وهذا الدليل ضعيف لجواز ان
الاسمية معدولة عن الفعلية وهذا الدليل ضعيف لجواز ان
يكون المرفوع متصلا وان كان اقل من المنصوب وهذا هو مراد المجمع
بقوله على ما في من عدم الملحى القوى ففرضه بذلك الا غير ان
على جعلها معدولة بان دليله ضعيف وقد علمت وجه ضعفه

ووجه كون العدو قربة للسامع على قصد الدوام والعدول
عن الاصل الى خلافه لا بد من ثلثة وانكبة هنا هي قصد الدوام
قوله واما استثناء الرضى الى حاصله انه ضعيف من جهة اقتضائه ان
الفعلية تدل على الدوام ولم يقولوا بذلك لغيره فيلزم في كان
فانها تدل على الثبوت في الماضي والاصل استمرار الحال الى
والاستقبال فلهذا الاقتضالا لظهور في الفعلية التي فعلها مضارع
لانها تدل على الثبوت في الحال او الاستقبال واستمرار كل منهما الى
دوام لان الدوام هو الاستمرار في الزمان الثلاثة فاجب
الاقتضاء في الفعلية الماصولة لانها تدل على الثبوت في الماضي
والاصل استمرار الحال او الاستقبال **قوله** قال اسم الفاعل
حاصله ان اسم الفاعل موضوع للحدوث وهو حصول الحدث
في احد الزمان الثلاثة وصفا للشيء يحتاج المستعمل الى قرينة
يحيي بها الزمان الذي اراده كان يقول امسى او الات او غدا
تقول له حان ان يقصده به الحدث فمعناه صي للواضع ان يضع
اسم الفاعل للحدوث وعلى جريانه على الفعل المضارع في
جر كانه وصفا له وتولد بقوة القران متعلق بمحذوف
تقديره ولتعيين الحدث عند الاستقبال فالقران محتاج اليها
في تعيين الحدوث لا في تعيين الحدث لانه وصفي لا يحتاج الى
قرينة وان الصفة المشبهة موضوعة لحدوث الثبوت لا للحدث
لعدم جريانه على المضارع في مكانه بخلاف قوله والدوام
مبتدأ خبره قوله باقتضاها المقام يعني ان الدوام المصاحبة للثبوت
لبن معنى وصفي واما انهم من الصفة المشبهة باقتضاها المقام
فليس الدوام مقطوعا على ما قبله كما قد يتوهم **قوله** بانها اختصار
الفعلية على تقدير مضارفي بان خبرها وهو الظرف ولو قال
بانه وتكون الضمير على الظرف كان ادنى فقولنا نريد في العلم
اصلها نريد في العلم في العلم في العلم وفي قولنا في العلم خبر
عن المستدرك ان الفعل اذا وقع خبرا عن المستدرك في العلم على
الدوام كذلك تنفي عند الاخبار بالظرف القائم مقام الفعل
قوله يقتضي حدوث الوصف ايضا اي يقتضي دلالة على الحدوث
وصفا كالفعل فان مراد السيد ذلك كما اولنا عباره نذكر في المقام
فالاسمية التي خرجها اسم الفاعل لادلالة لها على الدوام عند السيد كاني
خبرها فعل فاجتهد الدلالة على الدوام في الخبرها صفة مشبهة
وهيها

ومنها التي خبرها ظرف اذا جعل متعلق الفعل صفة مشبهة **قوله**
واذا اختلفت النظر الى حاصله ان العدو لا يقتضي مجردة قرينة
اذ لو لم يثبت للاسمية الدوام من قبل والابان قلنا نحن جعل العدو
بمجردة قرينة في حال الثبات بوثائق الدوام للاسمية من قبل ولا
يصح لان العدو لا يكون مشتركاً بين الدوام وغيره اي لا
لان يكون الدوام وغيره وقول عالم ثبت اليه فهو انما ثبت
لها الدوام من قبل حتى جعل العدو مجردة قرينة والمراد بوثائق
الدوام لها من قبل انما دلت على الدوام بقرينة المقام في تركيب
آخر سابق على التركيب الذي جعل في العدو مجردة قرينة وتحت
حتى جعل العدو مجردة قرينة لان الظاهر في هذه الحالة انه للدوام
وليس المراد بوثائق الدوام لها من قبل بوثائق كونها موضوعة له
لانها لو كانت موضوعة له لم يصح الى قرينة اصلا للعدول ولا
والا لغيره فيتعين ان المراد بوثائق الدوام ما تقدم وتولد خبر مشترك
انما حصل ان يؤولنا الجهد ليدل على الثبات على الله بحيل معين
وتجربا استحقاق الجهد وحيلة الجهد الفعلية تفيد الثبات بحيل غير
معينة فيحتمل انه عدل الى الاسمية لا قارنها الثبات بالحق في
محتمل انه عدل اليها لا فائدة الدوام فظن العدو مشتركاً بين
الدوام وغيره بهذا المعنى ان الظاهر من كلامه عدم الجهد بان الاسمية
تدل على الدوام من قبل وانما كالمعنى علم ذلك مع انهم اتفقوا
على ان الصفة المشبهة تدل على الدوام واختلفوا فقال بعضهم
هي دلالة وضعية وقال الجمهور انها بالقرينة وهو ما تقدم
عن السيد وان كان الدوام تابعا للاسمية فلا توقف في جعل العدو
بمجردة قرينة على الدوام **قوله** واورد بعض النبال هنا الى حاصل
الامر ان مقاد صفة الجهد الاستحقاق الذي وهو لا يخلو وقد
ان الشئ بموصول وصلته وحما في قوة متفق مؤذن بالفعلية
وجوابه ان المفضل انشا الثبات الاستحقاق لا في الاستحقاق ويرد
الحج ذكر الامم اد هنا بان محله اذا كانت العلة من جنس الانعام
والعلة هنا هي استحقاق الجهد وكلامه مبني على ان محط التعليل
قوله الذي الجهد له وعلى ان الجهد مبتدأ وله خبر واللام فيه
للاستحقاق وعلى دفعه بان العلة هنا من جنس الانعام ومحتمل
التعليل الكلام برهنة ويؤول الموصول والعلة بالمنفرد باصالة
الجهد فكان قال الجهد مستحق لله لا لغيره باصالة الجهد لانه لا يمنع
في الواقع الا هو فالي الامر الى تعليل استحقاق الجهد بالدلالة لا يمنع
الا الله تعالى فاستقام الامر **قوله** حقيقة الجهد هذا ما خرد من

جعل ال في الحمد المجس لان قول الله حقيقة **قوله** لان حقيقة الخ
الحمد ما جود من تعريف الحمد بال فان السند متى كان مقربا بال
كان مقصرا في الخبر **قوله** اظهرنا لنا موسى الحفرة الناموس في الاصل
صاحب سر الخبر و لطف الله على صاحب المظلم على باطنك
وكل من قال في حرا هذا بل المراد به الحمد المتعلق بالحفرة العلية
فكانه قال اظهرنا الحمد المتعلق بالحفرة العلية من اجل تعلقه
بها **قوله** او كراهة معطوف على التلذذ **قوله** طريقا اخرى
طريق الحمد الاخرى وهو محمده تعالى ومعنى كونها اخرى ان اولي
بالوقوع من حمده والاراد يكون طريقا اخرى ان اولي
فمن وقع حمده علم منه وقوع حمده تعالى اما قبل حمده واما
معه بان يكون احدهما سائما والاخر قلبيا ووصف حمده تعالى بان
اخرى لبيان وجه دلالة حمده عليه فكانه قال حمده بذلك
على حمده لكون حمده اولي بالوقوع من حمده **قوله** لان العلة تدور
في العبارة مقلوبة **قوله** فكان كونه الخ في الكلام حذو اصل العبارة
فكان كونه لغيره طريقا ظاهريا في كونه له يعني ان وقوع الحمد لغيره
طريق ظاهري ووقوعه له وقوله يرجع اليه خبر مستدرا محذوف يدل
عليه المقام تقديره فحمده في نص العبارة هكذا فجزع يرجع
اليه وهو نظير على ما قبله من ان وقوع الحمد لغيره طريق
في وقوع الحمد له **قوله** لا يفتح الخ مرتبط بما قدم من ان المراد بالحقيقة
هنا ما اتى على الاصل وبالحجاز ما خالف الاصل **قوله** لا في الطرف الخ
الطرف هو السند والسند اليه والاسناد هو الضام احدهما لاخر
والضام به يقصد ثبوت السند للسند اليه والمعنى انه ليس في الطرف
مجاز لغوي ولا في الاسناد مجاز عقلي فاذا قلت اكثر من زيد فقل
من الفعل والفاعل من قبل الحقيقة اللغوية والاسناد بينهما والاسناد
بينهما من قبل الحقيقة العقلية ولا يجوز في التركيب اتصاله وبالادنى
ما لا قلت اكثر من الله تعالى وقوله باعتبارهما اي الطرف والاسناد
وقوله لهما اي الله وغيره فصيغة الحمد مطلقا سواء تعلقت بالله
او بغيره لا يجوز في طرقها ولا في اسنادها **قوله** الخ اسنادها للعلم يعني
واسندت في غير هذا الوضع الى الذات كالاسناد الواقع في آخر
سورة الطلاق في قوله تعالى وان الله قاطع لكل شيء عما فعمل
لانه لا يتعذر الخ لعل لصحة الاسناد تارة الى العلم كالاسناد الواقع
في كلام الله وتارة الى الذات كالاسناد المتقدم ذكره وليس مراده ان
في كلام

في كلام الله اسناد من اولها الى الذات وثانيها الى العلم كما قدم
بل ليس في كلام الله الا الاسناد الى العلم كما لا يخفى والمراد بذكر
التقارير في الذات والصفات عدم انقطاع الذات عن الصفات كما
لا يروى في علم الكلام **قوله** فالمعرفة الخ على تقدير مضاف اي تطابق
حقيقي مقامهما ومقامها هو امراده المعنى ومقتضاه هو ترفيق
الكلمة العبر بها عن ذلك المعنى فاذا عبر عنه بمعرفة كانت تلك المعرفة
بليغة اي مطابقة لمقتضى الحال وهو الترفيق والمراد بمطابقته
ايها اشتمالها عليه **قوله** لانها الامور يعجز عن حملها هي محزنة
الله عليه وصحة الدالة على صدقه واصنفت الى الاعجاز
اي اعجاز الله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه ليجعل له بها
وبيان العموم اليوحى لبيها وبين ما قبلها انما يحققان في مقدار
سبيل من الاسرار يعجز المرء عن الاتيان فبذلك وتنفس الاسرار
ووجوه الراجعة في مقدار ليس منها وتنفس دلائل الاعجاز
في معجزة ليست من الاسرار كما تتفق القرلة صلى الله عليه وسلم
قوله هذا هو الظاهر الاشارة راجعة الى جعل ما هنا من قبل التفتن
وجس يان الاقوال الثلاثة منه ومقصوده ان هذا هو غير الظاهر
بل الاظهر انه من قبيل استعمال الكل في جزئياته وانما انضمت
هنا اصال **قوله** او مجاز من حيث الخصوص حاصل هذا الله استعمل
الخبر في من حيث تحققه الكل فيه فهو حقيقة وان استعمل في الخبر في
من حيث خصوصه اي الخصوصيات التي فيه المميزة له عما عداه
من الجزئيات فهو مجاز لعلاقة الجزئية او لعلاقة الاطلاقات
والتقدير والفرق بين الاول والثاني حفي لاننا متى استعملناه
في الجزئيات من اجل تحقق الكل فيه فقد رجعنا الى استعماله في الجزئيات
لعلاقة الجزئية ونعني الفرق بينهما باننا في الحالة الاولى استعملناه
في الكل مع الشخصيات لكن المقص بالذات هو الكل وهو المراد
بقوله من تحقق الكل فيه فهو وان استعمل في الجزئيات المربك من الكل
والشخصيات لم يقصد منه بالذات الا الكل والشخصيات مقصودة
لتعاقبات امرادتها حالة الاستعمال كالعدم فلهذا حكموا عليه بان
حقيقة وفي الحالة الثانية استعملناه في الخبر في المربك من الكل
والشخصيات مع قصد كل منهما بالذات فارادة الشخصيات هنا مقبولة

تكونها مقصودة قصد اذ اننا قد احكموا بانها مجاز هذا ما ظهر بعد
 طول التامل **قوله** واستعيرت على غيرها اي في الجزئيات بان استعيرت
 من جزئ من جزئيات المشبه لجزئ من جزئيات المشبه وهو ارتباط
 الصلاة بليسا صلى الله عليه وسلم **قوله** فمن هنا اي الساعة اي الفرج
 المحاصل بها وذلك الصيغة هي الحاصلة بالفتحة الاولى **قوله** كان
 لتقديره الناحية ان الكلام خرج اذ دل على الامتثال **قوله** ولا داعي
 الى تقديره بالشرط اي ليس له داعي قوي فلا ينافي ان اصل الداعي
 موجود وهو الدلالة على الامتثال فان القول اذا كان معلقا
 على وجود شيء مقيد بكونه بعد البسطة وما ذكره عما كان القوي
 مقيد بتلك البسطة وانما كان هذا الداعي غير قوي لان الدلالة
 على ان القول مقيد بالبسطة بلالة التزام **قوله** يكون الشرط مطلقا
 يعني والمعلق على المطلق اقوى تحققات المعلق على المقيد ثم ان
 كونه مطلقا باعتبار الظاهر لا باعتبار الواقع لان الغرض ان الشئ الذي
 بالجملة وما معها قبل ذلك فوجود الشئ لا يكون الا بعد البسطة
 وما ذكره عما سواه ويتد بالبعدية لفظا **قوله** بان يشبه الغرض
 الذي صفة للشئ وصغير يخرج عائد على الذي وصغير عنه عائد
 على الغرض وبيان ذلك اننا تشبه الاستقارة المقصودة من هذا المتن
 المتخصص فيها بظرف بشئ آخر من جميع جهاته كالقول بالخط بالمال الذي
 فيه ومن هذا العلم ان المتخصص في قوله بظرف خطه من جميع جهاته
 عائدان على شئ آخر غير الذي له الغرض ففي العبارة استخدام واذا
 قلنا ذلك لاستحالة ظرف محيط بالرسالة من جميع جهاتها لانها
 عرض والظرف من كلامه ان الاستقارة بالكناية تعني جعل في استقارة
 تبعية والظلم انه ليس كذلك بل انقطع بان قول الله في الاستقارات
 هتاه ان هذه الرسالة مرتبطة بالاستقارات ارتباط الدال
 بالمدلول فلفظ في الواقع في كلام الله استقارة تبعية بمعنى الدلالة
 وان قلنا ان في الكلام استقارة بالكناية ونظير ذلك قوله تعالى
 ينقصون عهد اليه فانهم جعلوا في العهد استقارة بالكناية وجعلوا
 ينقصون استقارة تبعية يعني بطلون **قوله** ولا ينافي الى امتشاد
 الاعتراض قول هذا البعض يعني على ولو جعلت تبعية ولم يقل يعني
 على لم يرد اشكال اصلا وارجاوها ان يقال شبه مطلق ارتباط
 دال بمدلول بمطلق ارتباط ظرف بظرف ففسر في التبعية الى الجزئيات
 فتستعار

فتستعار في من جزئيات الظرفية لجزئ من جزئيات ارتباط الدال بالمدلول
 وهو ارتباط الرسالة بالاستقارة **قوله** وهو قريب من الاول اي في
 جعل الجزئيات على مجموعها شاملة للشاهد وفي مطلق انكسار جهة
 التعريف **قوله** لانه اي الغرض وقوله وهو اي الشاهد **قوله** وبالسبب
 من سبب الشاهد بفتحة وتبوت غيره بالفتحة عليه وحاصل
 هذا الجواب ان المراد بالجزئيات في قوله يعرف منها الحكم جزئياتها
 ما عدا الشاهد وخ والرد ويرد على هذا الجواب انه اما ان يريد
 بالتعرف العلم او الاستحضار وعلى كل فاما ان يكون بالنسبة للجزئيات
 فهو بالنسبة للمقدمات فالاحتمالات اربعة فان اراد به العلم بالنسبة
 للجزئيات ويرد عليه انهم لا يعلمون من القاعدة حكمها اصلا لا حكم
 الشاهد ولا حكم غيره لانهم على حكم الشاهد منه وحكم غيره بالفتحة
 عليه ثم وصغوا القاعدة وان اراد به العلم بالنسبة للمقدمات فيورد
 عليه انهم يعلمون الاحكام كلها من القاعدة لا فرق بين الشاهد وغيره
 وان اراد به الاستحضار بالنسبة للجزئيات ويرد عليه انهم يستحضرون
 الاحكام كلها بالقاعدة حق حكم الشاهد وان اراد الاستحضار بالنسبة
 للمقدمات فذلك فلم يضر ان المراد بالجزئيات ما عدا الشاهد يعني
 تقدير من التقادير الاربعة فاشكل الجواب الاخير **قوله** لان الشاهد
 الاحتساب اي طلبه بان يطلب من الله ان يكفيه ويحني اليه
قوله او تقدير في الثانية مقبدا حاصله ان يجعل نعم الوكيل خيرا
 لمسئدا محذوف وخ نقص خبر به ومعناه ان الله تعالى مستحق
 للمدح العام الحاصل بنعم الوكيل ولا شك ان استحقاقه تعالى لذلك
 سابق على قولنا ونعم الوكيل **قوله** وان كالفنس المدح العام
 متوقف على قولنا ونعم الوكيل والحاصل ان مدلول الصغرى هو
 نعم الوكيل الذي هو المدح العام متوقف على قولنا ونعم الوكيل
 بها واذا مدلول الكبرى وهو استحقاقه تعالى لذلك المدح
 العام فهو سابق على الكبرى التي هي قولنا ونعم الوكيل ونظر ذلك في
 اضربه فانه جملة خبرية مع ان الخبر وهو اضربه جملة انشائية ومعنى
 يريد اضربه انه مستحق لطلب الضرب الحاصل بقول القائل اضربه ولا
 شك ان استحقاقه لذلك سابق على قولنا يريد اضربه وان كانت
 طلب الضرب لا يحصل الا عند النطق به **قوله** لا لا يتوقف المدلول
 الا على الصغرى الواضح ان يقول ان لا يتوقف الا مدلول الصغرى
 يعني بخلاف مدلول الكبرى فانه لا يتوقف كما مر بينا **قوله** قال من حشاه

على النطق بالكبرى

حاصله ان في العظمة قولين الاول انها من قبيل مجاز الاول غير ان
من تحصيل الحاصل والثاني من قبيل الحقيقة ومعنى واحب العظم
واحب التي الوصف عند الاعطاء يكون عظمة ولا يلزم تحصيل الحاصل
الا لو كانت عظمة اعطاسا بقوله **قوله** فسد نفس المعنى مسدود
موصول بصيغة اسم الفاعل ونفس المعنى هو الاعطاء **قوله** فسد
تعريفا اي العظمة والمفروب والقيل في واحب العظم وضربت
المضروب وقيل القتل ونحو ذلك والمراد بتفسيرها ان فيها قولين
مفسرين على القول بانها مفعول مطلق والقول بانها مفعول به
وهما مفسران على الخلاف في اشتراط تقديم المفعول به على الفعل ونحو
الاشتراط واخذ هذا البعض ذلك مما نقله عن السكندر المفسر
به يقارن الفعل والقيل بوصف بالمضروب عند خلق العظم
والمضروب بوصف بالمضروب عند خلق العظم به والعظمة توصف
بما يكونها عظمة عند خلق الاعطائها وهذه العظمة ان قول الحق
ثم خرج الى السطر منه به بيان قول ثالث في العظمة وما شابهها
من جهة الحقيقة والمجاز بل عرضه ان فيها خدفا في انها مفعول
مطلق او مفعول به منها على الخلاف السابق من اشتراط تقدم
المفعول به على الفعل وناقض الحق ذلك البعض بان المختلف
فيه اشتراط ذات المفعول به وذات العظمة هنا سابقة على
الاعطاء والمقارن للفعل وصفها يكونها عظمة كالورق كماله
لصدقة من انساني وذات الصدقة سابقة على التصديق الذي
هو الاعطاء والمقارن للتصديق وصفها يكونها عظمة واذا كانت
ذات العظمة متقدمة كانت العظمة مفعولا لا مفعول به على كلا القولين
ولما ورد على الحق ان ذات العظمة قد تكون مقارنة للفعل
فيظهر ما قاله هذا البعض من اجراء الخلاف فيها الشيء على الخلاف
السابق اجاب بان المقارنة امر اتفاقي اي لا يدخلها العامل في
الاشتراط بخلافه لان محل جريانها في مقارنة ذلك عليها
العامل هو خلق الله السموات ومثال ما نحن فيه التوفيق فاعطى
الله عظمة واما ارادها نزل عما ابتها في ارضه من كبر ذوات
العظمة هنا مقارنة للاعطاء والعامل وهو اعطى لا يدل على
تلك المقارنة **قوله** والكلام في مقامين هما ذات العظمة المتقدمة
على الاعطاء

على الاعطاء ووصفها يكونها عظمة المقارن له ويحتمل ان المراد بها الخلق
في انها مفعول مطلق من قبيل مجاز الاول او من قبيل الحقيقة والخلاف
في انها مفعول مطلق او مفعول به الذي خرج اليه بعض حواشي
المصنوع لكن الاقرب الاحتمال الاول **قوله** مع السلامه متعلق بحديث
تقدسه وليتبين ان يكون التفضيل وطلب اليه من كلامه النبوي
ولا اليوسي فيما يظهر وهذه النسبة لبعض المحققين والمراد بالتفضيل
هنا التفضيل الذاتي لا النسبي كما يدل عليه قوله نعم الحق **قوله** على ان
فيه شائبة مصادرة وجهه ان المراد بالمراد ايا خصوص الطاعة
التي افرد بها النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالتفضيل اعطاء
الكالات الشاملة للطاعات وغيرها فاذا جعل بالمراد بالمراد جعل
بعض الدعوى دليلا وهو شائبة مصادرة مع خلافها لو اراد
بالمراد الكالات مطلقا فاللزام من نفس المصادرة والمخلص من
ذلك ان يراد بالمراد التفضيل اعطاء ما عدا الطاعات من الكالات
التي افرد بها النبي صلى الله عليه وسلم وبالمز ايا خصوص الطاعات
قوله نفس قاطعها اي ليس ظاهرا في الاتباع بل محتمل للاتباع ولا قاب
صلى الله عليه وسلم فيكون قرينة خفية لعدم تبادر المراد منه **قوله**
اراد تجرده عن التفضيل التي تحصل من كلامه انه يدل على التاكيد
والتعليق وان دلالة على التعليق وصفية وعلى التاكيد الزاوية
بواسطة ان المعلق عليه محقق فيكون الجواب محققا بحقيقة هو
التاكيد ولما ورد على المص ان الجواب لا بد ان يكون مستقبلا والجواب
في كلامه ماض اجاب الحق بان الجواب اقول مقدر وهو مستقبل
تكون المص علق الاخبار بان لغائي الاستعارات قد ذكرت في على
وجود شيء في المستقبل وكانه قال اي شيء يقع في المستقبل فاقول احد
وقوعه ان معاني الاستعارات قد ذكرت في ارادة هذا المعنى
قرينة من الحال فالذي يقبله الذوق السليم ويقتضيه عقل الحكم
انها لم يرد بها في كلام المص وغيره من المصنفين الا مجرد التاكيد
ولا تعليق فيها اصلا ويكون استعمالها في قبيل استعمال المزموم في
اللازم ونحو فلا حاجة لتقدير قول بعد الغالانية اغا محتاج اليه اذا كانت
مستعملة في التعليق **قوله** وغيرها خاص بقبيل القبيل اما الزمان التي
او المكان كاي او العاقل كمن او غير العاقل كما في التعليق عما هو للزمان
كمن بعيد ان المعلق عليه حصول شيء في الزمان المستقبل فلا يشمل

المعلق عليه حصوله في الزمان والتعلق بما هو للمكان كانه يفيد
ان المعلق عليه حصوله في المكان فلا يتحمل المعلق عليه حصوله في
المكان والتعلق بما هو هو صنوع العاقل كمن يفيد ان المعلق عليه حصوله
العاقل فلا يتحمل المعلق عليه غيره والتعلق بما هو هو صنوع العاقل
ان يفيد ان المعلق عليه امر مرتبط بغير العاقل فلا يتحمل ما يرتبط بالعاقل
والتعلق بما هو هو صنوع العاقل كمن يفيد ان المعلق عليه حصوله في
مطلقا زمانيا او مكانيا يرتبط بالعاقل او غيره وقوله يتوقف على عموما
هو قول ذكره من في حقه على الاستحواي **قوله** اما المقام السابق اليه الزمان
السابق واما بعد اي الزمان الاخر ثم ان لفظ المقام الواقع بعد هذا
الاولى مستأخره ما بعده فنظهر منه ان لفظ بعد الواقع بعد هذا
الثانية مستأخره ما بعده فمع ان الفرض انه في كلام المص وغيره
طرق قاله في ما في الحذف من اي التقدير اما بعد السهولة وما معها فاقول
ان معاني الاستعارات التي اما قبلها فلا أقول ذلك **قوله** رد ليقول
المصام حاصل اعتراضه ان المعاني المذكورة للفظ استعاره بالاذق
معنى انما هو صنوع لكل واحد من تلك المعاني على سبيل الاشتراك اللفظي
ولست تلك المعاني للفظ استعارات الذي هو جمع استعاره وحاصل
المجواب ان المص لم يرد بالاستعارات التي أصبحت اليها المعاني هذا
اللفظ بل اراد به الاستعارات الثلاثة التي هي استعاره تصريحية اي آخرها اراد
ان تلك المعاني موزعة على تلك الاسماء فكل معنى من **قوله**
والتي التي تسمى الى الفرق بين هذا وما قبله ان الملوحة هي ما عات
فلا حظ المتكلم ان العلوم كثيرة ولا يلاحظ عبارة بعينها على ذلك
بقولنا العلوم شي ولا يلاحظ ان لا يلاحظ له بالحق ولا بالعرف
ولا يلاحظ عبارة بين معنيته والشيء على ذلك بقولنا اما الحق فلا يلاحظ
واما الحق فلا يلاحظ والميل على هذا هو المعاني فلفظ الملوحة على ما قبله
المعاني والعبارة المعينة اليه **قوله** يعني انه ضبطها الى يحصل من
كلامه ان القسط الوصف بالسهولة وصف للمص والقبض الوصف
بالسهولة وصف لمن قبله من المتقربين ومعنى كون ضبط المتقدم عسرا
سبب في سهولة الفهم على الطالب كمنه والاراد بالقبض على قدر التواء
ان سبب في عسر الفهم على الطالب المطالع كمنه والاراد بالقبض على قدر التواء
ما قبل الاستعارات كلها والظن من كلامه ان المراد بعسر الضبط
صعوبة جمعها في ذهن الطالب والاراد بسهولة الضبط سهولة الجمع
في ذهنه وعلى هذا في قوله عسره الضبط بعد قوله يوصله
من قبيل

من قبيل ذكر السبب بعد السبب وكذا قوله مضبوطة بعد قوله مجملية لانها
اذ كانت مشتقة عن ادمائها وجمعها في ذهن الطالب سبب تشيئها واذا
كانت مجموعة من اقسامها الى بعض من اقسامها وجمعها في ذهنه **قوله**
من حيث اصل المعاني يعني ان قوله مجملية مضبوطة معناه مسائل
موصوفة بالاحتمال والقبض وقوله في بعض المسائل على ما
المتقدمين واما اجمالها وضبطها فممنوع من عند ياتيه **قوله** الجاهل اللادق
هو اختلاف الكلمة في مجرى متشابه في المخرج كالراو والواو هنا
بغلاف ما لو كانا متقاربين فانه المتشابه مع **قوله** في كون التمثيلية
تبعية كعلمي من قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم فان العلم
يجعلها تمثيلية لتبعية ولا يخفى التمثيلية بالرب **قوله** كذا يشير الى
رد قول المصام الى حاصل اعتراض المصام ان المص كما ذكر معاني
الاستعارات واقسامها ومنها المرشحة وذكر قرأتها كذلك ذكر
الترشيع استخلافا في قوله والفرق بين ما يجعل قرينة المكتبة
الي ان قال وما سواه ترشيعه كان على الوجه ذكره هنا وحاصل
المجواب ان ذكره داخل في ذكر المرشحة فذكره مرجع الى ذكرها
لكن هذا الجواب لا يصح بعد تفصيل المصام على مرده كما يعلم
بالوقوف على كلامه **قوله** قال والقول الانعاش المصام تقتضي
دخوله في الاقسام لا في المعاني **قوله** وكذا القول في التجريد هذا
ليس من كلام المصام **قوله** والمكتبة ينبغي ان ما ذكره الش من ان
للتجريدية والمكتبة اقسامها لا يصح كلام المص الا في ذكر اقسامها
مع انه لم يذكر الا اقسام التصريح الغير التجريدية ويحاط بان ما ذكره
من تعريف الاصلية والتبعية والمرشحة والجملة والمطلقة والتشبيه
جاء من قبل من التصريح الغير التجريدية والتصريح التجريدية على مذهب
الكافي والمكتبة وتكون الاقسام في اهم من المقسم لان المقسم في كلام
هو الاستعارة التصريح الغير التجريدية المقابلة للمعانى التي تكون
ذكر اقسام الاستعارات كلها **قوله** ويأتي نحو سفلك الضارب اليه
احرا وهذا ان يقال شبه الضرب الشديد بمعنى القتل واستيعاد لفظ
القتل له والشيء من القتل يعني الضرب الشديد قاتل بمعنى ضارب
ضربا شديدا فحذف والتبعية لا يزم وهو سفلك الدهر المشبه **قوله**
الضرب عليه كلمة العذاب اجلها وان يقال شبه حال من خفي عليه
كله العذاب وهو ارتكابه المعاصي على وجوه مختلفة بحال من دخل النار

وهو دخول النار ومقاساته فثابتها المختلفة واستبعاد النقط
المرتب الدال على حال من دخل النار للمشيبه وذلك النقط من
دخل النار وقاسي ثباتها المختلفة فاصل الكلام هنا قبل الفرق
أخرى دخل النار وقاسي ثباتها ثم انه حذف وانبت لان هذه
وهو الانقاذ **قوله** جريته انها من الاقسام حقة ان يقول جريته انها من
المعاني لانها واحدة عن الاستعارة الحاجة الى الاقسام لانها
من الاقسام **قوله** جاءه متناف توجها لقول العضام لم يحقق الاقربيه
المتنبه **قوله** ولو اجالا في التعريف يعني انه ذكر قرينة المصحة اجالا في ضمن
تعريفها وليست فاد من كلامه ان المصحة هي تلك الكلمة المصحة في
المستعمله في غيرها وصنعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من مرادة
المعنى الاصلي ولا تكون كذلك الا اذا كانت من علامات المشبه فالمشبه
من كلامه ان قرينة المصحة هي ملائم المشبه المانع من مرادة المعنى
الاصلي ولا شك ان تعريف المصحة للاستعارة شامل للاستعارة التخيلية
على مذهب الكافي القائل بانها مستعملة في الامر الوهمي فيؤخذ
من كلامه قرينة التخيلية على مذهب الكافي كما اخذ منه التصريح
الغير التخيلية فقد حقت قرينة التصريح الغير التخيلية وقرينة
التخيلية في ضمن تعريف التصريح فصار محققا للاقسام الثلاثة
قوله من طرفه المفصل في الجمل مراده بتفصيل الترتيب انه لاحظ كل
فريدة على تقديرها حين سماعها فريدة ولا حظ مسئلة انقسام الجاز
المفرد الى مجاز مرسل والى استعارة على الفراءة وسماها فريدة اذ هي
ثم لاحظ مسئلة انقسام الاستعارة الى اصلية وتبعية على الفراءة
وسماها فريدة ثانية وهكذا ومراده بالجمال المقوم انه لاحظ مسائل
كل عقود فنية واحدة وترجم عنها بلفظ العقد فلاحظ الفراءة الستة
التي ذكرها اولاد فنية واحدة وترجم عنها بالعقد الاول وهكذا
قاله بالتفصيل في الفراءة ملاحظة كل مسئلة على الفراءة واحدة
لغير واحدة حين سماعها باسمائها الخاصة كالفرادة الاولى والفرادة
الثانية وهكذا والمزاد بالاجمال في العقود ملاحظة مسائل العقد
كلها في ذهن حين الترجمة عنها بلفظ العقد هذا ماضر في معنى التفصيل
والاجمال والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** اليه اي في خيوط الخياط
انه مبني على اثبات مجاز الاول في قبلك قبلا اما على القول بان
حقيقة المقود ايضا حقيقة والمعنى في خيطه صارت بهذا النظم
عقودا

عقودا اي صارت باقام النظم الحاصل من ادخال الخيط في الاخيرة
وهذا كله مبني على ان العقد هو الخيط النظم فيه الدال على قان
كان اسما مجموع الخبز والخيط او الخبز فقط فالقلم ما في الخبز
هذا بيان المراد بالعقود في غيرهما في المص اذا سلطت عليها هادة
النظم متعديتها اليها يعني واما في غير تلك الحالة فمعناها القلائد
وهو معناها الحقيقي والمراد بها في عبارة المص المطوائف الثلاثة
التي سماها اولها العقد الاول وثانيها العقد الثاني وثالثها العقد
الثالث **قوله** المص في انواع المجازات على المعاني الاستعارة وذكر
في هذا العقد اثنين من التصريح الغير التخيلية والتصريحية الخيلية
وحملها من اقسام المجاز لا يتأتى ما تقدم من انهما اصلا لا يحتاجان
الى الاقسام فالمراد بالانواع ههنا ما يشمل معاني الاستعارات
الكلمية والاقسام المندرجة تحتها **قوله** شتر في مثل ذلك اي في استعمال
المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول المجازي في غير هذا الموضع
كقولنا يزد عدل اي عادل او ضرب عفتي مضروب واما في هذا
الموضع فلفظ مجاز المطلق على الكلمة المستعملة التي لا يجوز فيه اصلا
لان اهل البيان يلقوه من الحدث وهو التعدي الى الكلمة المجازية
او المجوز بها اي وصيوة لذلك فهو من قبائل الحقائق المنقولة
قوله بيان خفة اللزوم كان يقال الاستعارة بسبب عن الجمل والجمل
سبب لان الكلام كما ياتي للمص **قوله** بقا مفعول على معناه تدوي لغيره فقله
الى الكلمة المستعملة التي وانما كان باقيا على معناه لانه قيل من مطلق
الطريق الى الكلمة المستعملة التي وهي في ذهنه فصار باقيا على معناه
بهذا الاعتبار **قوله** الاطراد والانعكاس الاطراد هو التلازم
في الثبوت والانعكاس هو التلازم في النفي كما يعلم من كلامه
قوله د امر معه الاطراد الضمير المتكفي ضم مرجع الى الاطلاق وان
صحيح رجوعه للوصف **قوله** فكذلك المجاز اي مثل العلم في انه لا يدور
مع العلة المجاز وانما جعله مثل العلم لانه من قبيل اسما الاخصاس
قوله يقال التي حاصلة الاعتراض ان الثاني الكلمة للوحدة وهي في صفة
الاخراد فتكون المراد في بالكلمة في التعريف الكلمات فصيصة التعريف
مستعملة في الاخراد لاني انما صحت مع ان الامر ليس كذلك والجواب
عن ذلك بان ما ذكره المص من ان لا تعريف انه على تقديره صفة
اي واهية الكلمة لغيره عن مرادة المص ويجريه الشاعر عن الوحدة لصير
التعريف شاعرا للمجاز المراد فيصير غير مانع وحاصل ما اجاب به المص

ان الثاني الكلمة مستعملة في الوحدة التي هي جزء من ماهية المجاز الموقر
لان ماهية اللفظ الواحد الذي لا تركيب فيه المستعمل في الوحدة
مستعملة في الوحدة القائمة بالافراد متى تقتضي ان الكلمة على العكس
وعلى هذا الجواب فالقاضي الكلمة بمنزلة المفرد في قولنا المجاز المفرد
كليا وكذلك الثاني الوحدة الكلية لا يخرجها عن كونها كلمة **قوله**
الوضع الثاني الذي ينبغي ان يوضع للمعنى المجازي مع اعتبار العلاقة
بينه وبين المعنى الاصلي وقع القرينة بان يشترط الواضع ذلك
حتى المستعمل وهذا بخلاف وضع الحقائق المنقولة فان الواضع
لها لم يشترط على المستعمل علاقة ولا قرينة **قوله** وان احتمل بسببته
بمعنى ان المجازات موضوعات لمعانيها المجازية بالوضع النوعي سواء
كانت موضوعات المعاني الاصلية وصنفا نوعيا او شخصيا وان كان
مقتضى في الموضوعات لمعانيها الاصلية بالوضع الشخصي انما موضوعات
المعاني المجازية وصنفا شخصيا ايضا لتعالو وضعها بالمعاني الاصلية
فالواضع حين وضع السرد المعناه الاصلي لم يحتل انه موضوع
المشجع بشرط اعتبار العلاقة والقرينة فحلي هذا الاحتمال يكون
الاندر موضوعا لمعناه المجازي وصنفا شخصيا لتعالو وضعه
الاصلي واما الحكم ان هذا الاحتمال بعيد لا يلتفت اليه بل
القريب الظن ان الموضوعات لمعانيها الاصلية وصنفا شخصيا
موضوعات لمعانيها المجازية وصنفا نوعيا كغيرها فيقول الواضع
وصنعت كل هذا على شيء ليدل على ما يدبره وبينه مشابهة
بشرط القرينة واعتبار العلاقة حالة الاستعمال وقوله بتبعته في المجاز
قوله وصنعه لمعناه وضع مستدرا لمعناه خبر **قوله** وبالسما عليه متعلق
بمخزوف تقديره ووضع بالسما عليه وصير عليه عاذا على وضعه
لمعناه وقوله لما بينه وبينه علاقة متعلق بهذا المخزوف وهذا هو
الظن في الامر **قوله** بالتاويل اراد به بشرط القرينة فكانه قال
بشرط القرينة **قوله** اولا اراد به ان يكون تقديره يا سوا كان اوليا
خفيته كما في الحقائق المرجلة اولين كذلك كما في الحقائق المنقولة
قوله والمهور الى وتقدم حقيقة فارجع اليه ان شئت **قوله** لما ان الحكمي
جزء الخيبيته له ان علاقة هذا المجاز تكون الكلي جزءا عنه جزئية
اعتبارية

اعتبارية لاحقيقية وقوله الآتي اول البلاق مدحوف عليه
والا لتحقق التشخيص في لغتين خارجا فليز من عليه قلبا الحقائق
قوله اصنف له اي نسب له في قولنا الحكمي فان الحكمي منسوب الى الكل
وهو الجزئي **قوله** لا تتزاعه عنه المراد من ذلك ان الشخص
اذا تأمل في افراد الانسان من زيد وعمرو وعزها وادرك ان
كل واحد منها جسم تام حساس متحرك بالارادة متفكر بالقوة
تفعل امرا كليا وهو الجسم الموصوف بما تقدم وتعمل ان هذا الحكمي
متحرك بين تلك الافراد متحقق في ضمن كل واحد منها فالمراد
بانزاعه منها تعقله في ذاته وتعمل انه مشترك بينها عين التأمل
في تلك الافراد ولما كان الحكمي المستعمل مشترك بينهما في الواقع
ولا موجودا فيهما يسمى جزوا اعتباريا **قوله** فليس اعتبارا اختراع
غيره بذلك ان الامر الاعتباري فيما ان اختراعي وهو ما يستند
الى موجود كمن من من سبق بان تعقل بلا سبب واعتباري عين
اختراعي وهو ما يستند الى موجود وان شئت من كالكلي المنبثق
من الافراد وكقيام الصفة بالموصوف وكل من كسمى الاعتباري
لا يتصور له الا في الذهن على الصحيح في الاعتباري غير الاختراعي
قوله فربما اي الجزئي وهو فيما يظهر يقتضيه على قوله واغا اصنف اليه
وتحتمل ان يفرض على قوله ثمانية جزءا اعتباريا **قوله** فكل منهما نسب
للآخر لقولنا جزئي نسبة للجزء الذي هو الحكمي كما ان الحكمي نسبة الى
الكل الذي هو الجزئي فتحصل ان الجزئي كل الحكمي مركب منه ومن
المتشبهات وان الحكمي جزء منه داخلا وهذا امر متفق عليه واما
اختلافوا في ان ذلك يجب الواقع او يجب اعتبارا معتبر **قوله**
وقال الحال ان مدحوف على قوله والشهور فتحصل ان في المسئلة قول
قوله لا صلة الوضع والشهور انها صلة ومضى كونها صلة انما داخله
على ما علق به الوضع وهو المعنى الذي غنى اللفظ بانرا ثم اوقصر
دلالة عليه **قوله** الحكمي الطبيعي اراد به اسم الجنس المستعمل في الحقيقة
لقطع النظر عن افرادها كالانسان من قولنا الانسان حيوان فاصف
فان المراد به الحقيقة لانها الحاجة اليه لتعرف **قوله** ولا يخفالك ان
حاصله ان هذا البعض جزء من النفي مسلط على الهيئة الاجتماعية
وهي مجموع المعاني الوصفية وان ذلك النفي من قبيل سلب العدم
فاعتزله الحش بان نفي الهيئة الاجتماعية مغاير لسلب العدم



لأن الأول نفي محمول الأفراد والثاني نفي محمول الحكم لجميع الأفراد
فهما حقيقتان متباينتان **قوله** ثم محمول السلب الخ غرضه تبيين أن
ما قرره هذا البعض من أن النفي مسلط على الهيئة الاجتماعية
وأنشأت أن النفي متوجه على كل فرد من المعاني الوصفية
فمحيط الرد قوله الآتي وهذا لا يتنافى هنا لأن حاصل هذا الآتي
أن النفي هنا متوجه على أداة العلوم التي لا حكم معها فتكون النفي
متوجه على كل فرد ثم أن الآتي حذف قوله محمول السلب الاجتماعي
على سلب العلوم لأن الصابط الذي ذكره خاص بسلب العلوم ولا
يشمل محمول السلب **قوله** فنقال أن تأخر النفي عن ما قبله لأن العرض
أن أداة العلوم متأخرة قال الآتي حذف **قوله** ما هنا في هذا
محيط الرد على هذا البعض وتأخره من النفي مسلط على الهيئة
الاجتماعية فرد المحم وبأن النفي مسلط على كل فرد لأن أداة
العلوم لا حكم معها ومحل نفي النفي أو تقدم سلب العلوم إذا صاحبه
أداة العلوم **قوله** محمول لا رجل يعني لا رجل في الدار مثلا فربط
النفي بمحل في الدار مثلا وعلم يعني الكيفية في الدار على كل رجل
فالنفي المقيد بالكيفية في الدار محمول به على أداة العلوم وهي
لفظ رجل الواقع في سياق النفي وهو أداة محمول تسلط عليها نفي
الكيفية حين كونها مجردة عن الحكم وعباب عن هذا البعض بأن
استعمال الكلمة في غير محلها وصفت له سادق بالستارها في بعض
ما وصفت له فهو نظير لم أخذ كل الدارهم الصادق بأحد بعضها
فتحتاج إلى حمله على محمول السلب **قوله** الشئ لأن هذه مع قوله الآتي
إذا المراد تعليلان مؤخران على أمرين متطويعين من قوله أو مشتركة
أحد هما كونها من الحقيقة وثانيهما كونها خارجة بقول المصنف
المستعملة في غير ما وصفت له فالتعليل الأول للأول والتعليل
الثاني للثاني **قوله** الأكثر النفي في المعنوية خلاف الحقيقة فالأكثر فيها الكسر
قوله أي أن لا يصح اجتماع النفي على زيادة لفظ خاف السكوت أي
اعتبار **قوله** وبهما أيضا فارت الكذب مقتضاه أن الكذب مستعمل
في غير ما وصفت له حيث كان خارجا بالعلاقة والتعريف وقوله الآتي
بل تروج ظاهرا يقتضي أنه مستعمل في ما وصفت له وهو الحق ثم أن خارج
الكذب بهما إنما يظهر في تعريف المجاز المراد وكلامنا الآن في تعريف المجاز
المفرد وهو لا يشترط محمول الكذب لأن الكذب والصدق من خواص
الكلام

الكلام الخبر **قوله** من أعمانه من قبيل الكلام ويقول في قوله تعالى
واعلموا أن كل من ألقى كلامه باسم هبلا الأبعد أن يدعى
له الجبلية فصار دأخلافا وضع له المحمل بهذا الادعاء **قوله** والنفي
والنفي تاويل العلاقة على الفارسي أي غفلة مصحفة للاستعمال
اللفظ في غير ما وصفت له **قوله** فلم يجعل لفظ الأسد الآتي معنا
فالفارسي ومن معه يدعون أن لفظ الأسد موضوع في صنفه أو ليا
للحيوان المفترس ولو ادعاه **قوله** لم أثبات الأسد به أي السابق على
الطلاق الأسد على الرجل الشجاع **قوله** فليست نظرا لما لا يخص وتخص
السعد عليه فوجدنا حاصل ما فيه على هذا القول أن لفظ الأسد
لم يستعمل في الشجاع الأبعد أثبات الأسد له فتكون لفظ الأسد
حقيقة لأنه لم يستعمل إلا في ما وضع له وأثبات الأسد للشجاع
الاستعمال على إطلاق الأسد عليه مجاز عقلي فهذا هو الراديا لتفريق
العقلي وقدر في التخصيص هذا القول بأن أثبات الأسد للشجاع
لا يصح موضوعا له لأن لفظ الأسد لم يوضع للبالد الحقيقي
وهو الحيوان المفترس وحاصل كلام المحم أو لا وادعاه أن الفارسي
ومن معه أنكروا المجاز سواء كان مرسل أو استعار وجعلوا الأثبات
السابق على إطلاق الأسد على الرجل الشجاع مثلا مجازا عقليا
وجعلوا اللفظ المطلق على الرجل الشجاع **قوله** ثم المشهور بالمثل إذا
سمع مجاز علاقة السببية كان لنا أن نتركب السجور في لفظه أخرى
لذلك العلاقة **قوله** الأثر في تقرير الحق مقتضاه أن الحذف مجاز
في علاقة بين المحذوف والمذكور القائم مقامه وهو ممكن لكنه
غير معروف ولا مشهور **قوله** المراجع إليها قضيت شرين معني روين
مبنى على أن القضيتين مجازيتي **قوله** هل القضيتين ليقاس أي فمن قال يقال
استثنى بجماع نوع العلاقة ومن قال لا يقاس لا يستثنى بذلك **قوله** خرج
اللفظ اللساني أراد به ما سبق به اللسان وكلام من يفيد أن هذا
خارج بقوله المستعملة في غير ما وصفت له لأن ما سبق به اللسان
لم يرد به كقوله أصلا كما في غير ما وصفت له **قوله** والأظهر الخ غرضه تبيين أن
العصام في تعريفه على المحم ويرد المناقشة بأن على تدخل على المتعوم
لأنه قال محم وهو لها على المتعوم في غير هذه الصور **قوله** وعلمها
تفريق التعليل فان بيننا علم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز جعل
الأسد مستعملا في الحيوان المفترس والرجل الشجاع ثم نفي بهذا المعنى

تصحيحها على ارادة الاثنين وعلى هذا يكون التغليب مبنيا على الجمع بين
الحقيقة والجهالة فان جعل الالسد جارية عن الجبري ثم ثني كانت
التغليب مبنيا على عموم الجواز فاعتبار الجمع بين الحقيقة والجهالة
واعتبار عموم الجواز انما هو في المفرد هذا هو الظاهر **قوله** اما على ان
مجانز فداخلية ويفرق بينهما وبين مطلق الجواز بان العلاقة في
الزوم كما كانت علاقة المزدوم كان كناية مع كونه مجانزا كما كانت
علاقة غير الزوم كما كانت علاقة الجاهلية او الجاوية فيجوز فقط
وتوله او حقيقة ويفرق بينهما وبين مطلق الحقيقة بانها لا يشرط فيه
الاصلي للافتقار منه الى لازمه ومطلق الحقيقة لا يشرط فيه
ذلك فمضى على هذا القول اخذ من الحقيقة كما انها على القول قتل
ايخص من الجاهل **قوله** وبالاقتلال بان يراد الاخبار بالمعنى الاصلي
قصدا منضرا الى المعنى المجانزي فيصوب الجاهل الى المعنى الكناي
في صورة الكناية وحاصل المقارنة الناتجة في قول المصنف ما نفع من
ارادته بان ان اراد ما نفع من ارادته للافتقار فهو وان اراد ما نفع
من ارادة الاخبار به استقلال قصدا فقرينة الكناية كذلك وحاصل
الرد ان اراد ما نفع من ارادة الاخبار به يتبع المعنى المجانز فخلو
قرينة الكناية فلها لا تمنع من ارادة الاخبار بالمعنى الاصلي يتبع المعنى
الكناي **قوله** لان الرجل حقيقة تنافي الجاهل ان الصافي الجاهل
بالرجولية ينافي الصافي بالرجولية فلا تحتم الرجولية والسببية في ذات
واحدة بحيث تكون رجلا سباعا فلا كثر الترات وكثرة الكرم
فانما يتبعان في ذات واحدة هذا حاصل كلام الجاهل في ذات
والفرق في الرجول ان عدم جواز الجمع في الجاهل كون قرينة ما نفع وجواز
مجمع في الكناية كون قرينتها غير ما نفع ولا ينظر الى المناقاة في الجاهل
وعدها في الكناية **قوله** ولا يخفك ان هذا مراعاة جمع بين الحقيقة
التي ما زاد من ان المعنى الاصلي يراد للافتقار مع ارادة المعنى
المجانزي فاعتبارها في مراعاة جمع وليس جمعا حقيقة لان اللفظ لم يرد
بالامتناع المجانزي واخطأ المعنى الاصلي ببال السامع افا هو
باللفظ عليه وهو موضوع للمعنى الاصلي فحينئذ ساقط تصور المعنى
الاصلي ويتقدم وان لم يكن موجودا من ارادة من اللفظ **قوله** مثاق
تقدم ما نفع **قوله** كما سبق الى شرط بقوله وان لم يرد باللفظ لا يقوم بل قد
يسجل ان كفى مثل المثل ليس من خلاف بل هو كفى معنى المثل قاله تعالى
ليس له مثل وانما يراد كفى مثل المثل مع كفى المثل لان كفى المثل يوجب

في نفسه يكون للمثل وان كان ذلك الابهام متغيرا عند الاخبار بنفي
المثل ونفي مثل المثل **قوله** قال ابن يعقوب بن كثر المتكلم في اها الوضوح
الاستحالة قرينة صابر اللفظ من قبيل الجاهل لان قبيل الكناية لان
القرينة ج ما نفع **قوله** ويكفي الزوم كثر الكرم كثره الزوم
قانه عادي **قوله** قد تكون مركبة من نوعين الجاهل في جعل هذه مركبة
من نوعين خفايان كلا من الانكاس واللاستفهام منسب عن الجاهل
فالظن انهما من نوع واحد **قوله** انما يراد من الجاهل ان يقال لانه اراد
عن ادعاء المتكلم اليه من حيث المتكلم عنه **قوله** اي المتكلم
في الانسان اي في شقة الايمان والمراد ان يستعمل في شقة الانسان
فكونه اخر راس المطلق **قوله** تناسي التشبيه هو ان لا يوفق ما يدرك
على التشبيه من لفظ الشبه وادارة التشبيه ووجه الشبه ومعنى تناسي
على التشبيه لانه لا يرد منه غير الا انه سابق على **قوله** قد دل على انه
معتدى لهذا الاستنتاج الاستعارة بخصوصها الا اذا اول شجاع ولعل
المراد مجتزئ بخصوص الشجاع واقام كمن منجما بخصوص الانعاف
لان المجتزئ امر على صادق بالشجاع والحيوان المفترس يحتمل انه
من عموم الجاهل **قوله** اي بواك اخراذها ان تشبه البواك غير الاقرية
بمعنى الاقرية بجامع مطلق الصياح قتل ويستعار لها لفظ الاقرية
ونتقن ان المراد بالطير ما عدا الاقرية وان قسم من قام البواك
ليكون قد من المشبه **قوله** المشبه بصيغة اسم المفعول الذي
يشربه التشبه بالاسد فان التشبه بالاسد يشبه بالمجترى **قوله** ولو
قلنا ان المراد بالاولى ما لو قلنا انه موضوع للحقيقة والفرق بين
القولين ان من قال هو موضوع للحقيقة بقول ان الواضع لم يشرط
على المستعمل ان يستعمل في فرد واحد بل ان يستعمل في الحقيقة
سواء كانت في فرد او فردين او اكثر ومن قال انه موضوع
لفرد المستعمل بقول ان الواضع شرط على المستعمل ان يستعمله
في فرد واحد من الحقيقة ولا يجوز استعماله في اكثر من واحد فالفرق
بينهما اعتبار الوحدة على القول بانه موضوع للفرد المستعمل وعدم
الاعتبار على القول بانه موضوع للحقيقة **قوله** والمقريف اي
مقريف المجاز المرفوع في كتابته على قول الشيخ اما بعد قوله اخرج
الحقيقة من تحتها **قوله** يدعوى الا عاده هي سابقة على الاستعارة
سواء في الادراج كفى التخصيص مع ش السعدان وهو ك

الادراج سابق على الاستعارة فكذلك ادعوى الاتحاد القائم مقامها
عند السيد والمراد بدعوى الاتحاد ان يلاحظ ان المشبه والمشببه به
كاشي الواحد لتمام المشابهة بينهما والمراد بدعوى الادراج ان
يلاحظ ان المشبه كان من افراد المشبه به لتمام المشابهة بينهما وبين
تلك الافراد وكل من دعوى الاتحاد ودعوى الادراج غير التثنية
السابق عليها فانه ملاحظ ان بينهما اصل المشابهة لا فاقا للتثنية
ان التاويل اي الواقع بعد التثنية كما هو جرح كلامه **قوله** ان
المشبهية التي كان الخط ان يقال انرا في المشبه تنفوت ارادة اللفظ
وهو الشك في كرم المشبه **قوله** لا عن قصور في صورته ان يشبه
منه بالغير وكم يصح يرى من زيد املتسا برتبة عمر فيظن انه هو
فيطلق اسم عمر فله من هذا الظن لغيره كما المراد يكونه الا عن قصد
انها مصحوبة بالجرم بل بما في الواقع **قوله** فوضع جدي صورته
ان يشبه زيد بغير وكم يصح اسم عمر وذا ان من قد تضاربت ذات
زيد صيانة باسمين اسم من يدعي اسم عمر و قد ادعى اتحاد زيد
بغير و اي يتعد ان المشبه بالاسمين واحدا وهي دعوى صريحة
لكن الاطلاق المترتب عليها على سبيل الحقيقة والكلام الان في
الاطلاق على سبيل الاستعارة بخلاف الاطلاق المترتب على الحالة
الاولى فهو على سبيل اللفظ وتقدم ان الخط خارج عن الحاشية
بشروط العلاقة وهو خارج ايضا من الحقيقة لعدم التقابل
اللفظ فيما وضع له **قوله** ادعوى كاذبة صورته ان يلاحظ
تشبيه زيد بغير وانما كاشي الواحد لتمام المشابهة بينهما و قد
الصورة تكفل ان يرد بها بان لا يذهب مع التشبيه وجعل الاولى
من قبيل التوسيع في الدائرة والظن ان مثل الثانية بل ما اراد السيد
بدعوى الاتحاد الاحدية الصورة الثانية التي جعلها عبد الحكيم
فدعوى كاذبة هذا ما ظهر بعد طول التأمل فان المقام **قوله**
لكن ما عدا المشبه بان يراد بجامع بعد التشبيه مطلق من النهاية
من الجود والفرض ان المشبه لم يبلغ الي تلك الغاية **قوله** لان يتأثر
بالادراج بعد ان يعلم منه ان في جملة ذلك حذفاً بقدره ثم يدعى
ادراج المشبه في افراد من بلغ النهاية في الجود ثم ادراج المشبه
في افراد من بلغ الغاية وهذان الحملان بعد التشبيه وقبل الاتحاد
قول

قول المشبه او غيره الغير هنا العم من الغير السابق لان المراد بالادراج السابق
ما عدا المشبه كما عرفت والمراد بالغير هنا ما عدا المشبه وغير المشبه لكن
عموم المشبه يحصل بادراج ادراج المشبه وعموم غير المشبه يحصل
بالن و بل السابق على الادراج الانا اولاً واول حاشا عن بلغ
النهاية في الجود وذلك ان من لم يات من لتمام الطائي وغيره ما عدا
المشبه ثم يدعى ادراج المشبه في افراد من بلغ تلك الغاية **قوله** ويقل
منطوقه على عللت فان منطقة عليه والمال بالنتيجة مطلق النتيجة
المقابلة للاصلية لا خصوص النتيجة في اسما الا فاعا **قوله** ولو حفظ
لا لانه اي لفظ الفعل والفعل في معناه عائد على الفعل **قوله**
جرح في الاصلية التي تقرها في الاصلية ان يقال ان الغائب للمخاطب
التي هي مطلق غائب وليست عامر هو مثال من الغائب للمخاطب
التي هي من استقام اصلية بقرينة وعلى انها تنبؤة يقال شبه
مطلق المخاطب بملقة غائب فربما التثنية من الحليات الى الجزئية
فتستعار هو من جزئيات الغائب الجزئية من جزئيات المخاطب
من جزئيات وهو المخاطب المخصوص الذي اراد بالتصريح بغير التثنية
قوله بتثنية للفظ فيكون المقول بالنسبة للمشي والجمع كالمقوله بالنسبة
للتثنية **قوله** خلافا لما في الاصول فقرر ما على ما في الاصول ان يقال
شبه اصل الجود بتثنيه بجامع مطلق الجود واستقرتنا هي
الجود لاصل الجود ثم يستفاد حاشا من بلغ النهاية في الجود لمن له
اصل الجود وهو المشبه **قوله** ويرد لم يبين وجه الرد وهو من
وجهين الاول ان لا نسلم ان المحتج بذكر الادخال فقط بل ويندر
للاخراج لان المقصود من التعريف ان يكون ما عدا ما عدا ما عدا
لقصده الادخال ليكون جامعاً محتاجاً لقصده الاخراج ليكون ما عدا
الثاني ان التعريف هذا انتم المحتج به **قوله** قيد الكون الاستعارة
اصولية فيكون تعريف جميع اجزائه قيد ذلك بتعاليم في صلب
المقصود من حيث الاخراج كمنصه سواء تعاد **قوله** بتثنية الملهة والخرقة
فان الملهة لقولنا الانسان حيوان صادق بالحكم على جميع الافراد
وبالحكم على بعضها لكنهم يحملونها بالحكم على البعض احدثا بالحققة
والظن ان مراده بالجزئية خصوص السالبة كقولنا ليس كل حيوان
حيوانا صادقاً بل هي الجزئية من كل فرد من افراد الاتحاد
وضادقة بغيرها عن افراد الجزئية يحملونها على الثاني احدثا

بالحقيقة **قوله** او الله كما لم توجه ثانيا لا فادرتا المباعدة وهذا لا يكون
من قبل نسبة الشيء الى نفسه **قوله** ويرده اتحاد المادة مراده بذلك اتحاد
الحصول المتعارفين والمحصل المتعارف له معنى انهما حقيق واحد
والتعارف بينهما بتقدير الحصول المتعارف من الزمان الماضي وتقدير المتعارف
له كالتزامن المستقبل لا يفيد تخاير الحقيقة لان الزمان خارج عن
مدلول المصدر وهو الاثنان بل لفظ الاثنان موضوع الحصول
اذا كان ماضيا كان او مستقبلا فلا وجه لاستعارته للحصول في المستقبل
ويعمل ان **قوله** باتحاد المادة ان المادة الموضوعية للحصول في الماضي
والمادة الموضوعية للحصول في المستقبل واحدة وهو لفظ الاثنان
فلا وجه لاستعارتها من احدهما **قوله** وهو يفيد ان حاصله
ان لنا هنا استعارتين استعار في الهيئة من الزمان الماضي للزمان
المستقبل واستعار في الكلمة بمرورها بغير الهيئة ونفس الكلمة المستعار
تتبادر اخلد في التعريف بلا تاويل والهيئة المستعار من الزمان
الماضي للزمان المستقبل التي هي جزء من أجزاء الكلمة لانها مكرمة من
المادة والهيئة لا تدخل في التعريف الا بتاويل الكلمة فيه بما يصح
الهيئة **قوله** فمع امكن ان حاصله ان نحو لفظ الحال استعار
لتحية لحياتها فيه بجرها منها في المصدر وتكون بالمقاس على مقالة
العصام في اني امر الله ان يقال انما التبعية بمعنى ان تفسر الكلمة
مستعار لتعال استعار المادة التي في ضمن الفعل او الاسم المشتق
ولست فني عن جريانها في المصدر **قوله** نعم استدراك على قول فاني
ما قاله العصام المعند انه لا شك على ما قاله العصام فاذا
هذا الاستدراك ان فيه نوع اشكال **قوله** وعلى امثال العنان اي
تسليم التجوز فيه باعتبار النسبة فتجوز في كل واحدة الى مثال
الاستعار باعتبار المادة لفظية الحال وباعتبار الهيئة اي امر الله
وباعتبار النسبة قبل الامر بغيره فقتله خذمته ومثال المادة
والهيئة قتل الامر بغيره بغيره بغيره خذمته ومثال المادة
المع **قوله** اي في الخارج الظاهر لتاويل هذا القول على ترتيب العالم
الخالقة الذي هو المشبه به **قوله** في نحو معنى الحرف معاني هذا
محول على ما لو نظر الى حرف بعينه من قول الخائل سرت
من البهر

من البصرة فحكم على معنى من في هذا التركيب بانه متعارف لفظي الاسم
فما يكون المحكوم عليه نسبة جزئية وهو البصر من البصرة
فان اخذ معنى الحرف على اطلاقه وحكم عليه بانه متعارف لفظي
الاسم لم يكن المحكوم عليه نسبة جزئية ولم يرود الشك اصلا
قوله قلت حاصل الجواب ان النسبة الجزئية لها حالان كونها
مقصودة لزماتها وخ لا يبرهنها بقولنا معنى الحرف ولا يصح
التقدير عنها بنفس الحرف وكونها غير مقصودة لزماتها وخ لا يبرهن
هذا الا بالحرف فهي في الحالة الاولى ليست معنى الحرف **قوله** فلا تحكم
عليها بانها سرئية اي بكونها سرئية قصدا وان كان حكم عليها بانها
سرئية بتعال روية غير **قوله** وليس مجرد كون اللفظ اي بل فيه تفصيل
وهو انه ان كان نسبة جزئية فقد اعني بالحرف كان غير متفصل وان
كان نسبة كلية او نسبة جزئية معبرا عنها بالاسم بقولنا معنى الحرف
متعارف لفظي الاسم كانت متعلقة في الحالين **قوله** وظن ان الحكمي
يعني ان النسبة الجزئية فيها تفصيل وهو انما ان غير مكرمة بالاسم
وتهو قولنا معنى الحرف كانت مقصودة لآلة وان غير مكرمة
بالاسم لم يكن كانت آلة لتعرف حال الجور كالبصرة والمتعلق
كالمس فان قلت سرت من البصرة عرف ان حال السيركون مبدوا
وان حال البهر كونها مبدوا فمعنى الحرف مقصودا فاذا لم يخاطب
ليبان هذين الحالين لآلته واما النسبة الكلية فهي مقصودة
لآلته اذ اتحاد لا يكون آلة أصلا **قوله** الجزئي من حيث ذاته بان يقال
مثلا في قوله تعالى ولا صليتم في جزوع النخل شبه استعلاء
المصلين على جزوع النخل لطرفه الماء في الكور فرى التيه من
هذين الجزئين المقصودين لآلتهما فمعنى التيه او هذين الجزئين الغير
المقصودين لآلتهما فتستعار في من طرفية الماني الكور الغير المقصود
لآلتهما للاستعلاء على جزوع الغير المقصود لآلته **قوله** غير قاتر في الذات
يعني باعتبار الزمان الذي فيه فان اخر الزمان لتفني شيئا وشيئا ولا
يجمع **قوله** وناقته العصام حاصله ان المعنى من تقديرهم لقرات
بأنه ان القرارة ان التجوز واقع او لا ينقل القرارة الى الارادة لانها
شبهها من استق من القرارة الارادة عن الارادة قرات معنى
ارذت ومرت عليه العصام بان ما قالوه بيان للتجوز في جزو الفعل

وهو المادة فينبوي به المادة الفعل مستحارة من القراءة للامادة
من اول الامر ولم يقع يجوز في المصدر قبل **قوله** وتبين ان يعني
ان ما نؤمن من قوله تعالى قرات تجاز مرسل باعتبار المادة وقت
لكون في الفعل باعتبار الهيئة بان تنقل الهيئة من الزمان الماضي
بمطلق زمان ثم تستعمل في المستقبل للونه فردا من افراد المطلق
وهذا ياتي في قوله تعالى اني امر الله في قوله او ان المستقبل هو
التي بان تنقل الهيئة من الزمان الماضي الى الزمان المستقبلي للونه
يؤول الى الماضي **قوله** ويحصل الخ كلام مستأنفا لا يرتبط بما قبله
ومعناه به دفع ما يقع ان ما ذكره ان بيان للمحقق عقلا جازم
في الامر المتخيل فانه لصحة قوله انه معلوم عن ان يتصور عليه
وتشار إليه اشارة عقلية ويقال نقل لفظ الاضطراب من مسماه
الاصلي الى هذا المعنى وهو وحاصل الجواب ان المراد بما ذكره ان
ما تصور في النفس عليه والاشارة العقلية اليه اي كثرية ذلك
والامر المتخيل وان كان ليس عليه وتشار اليه اشارة عقلية
لا يكثر فيه ذلك لكونه امر مختزعا فكان خارجا عما ذكره **قوله**
وقيل قد روي اصل الكلام وقيل مراد الشئ بالمعلوم الذي يحل
ان تصور عليه وتشار اليه اشارة عقلية فهو ما مقبول به المراد
بمعنى انه اراد بالمعلوم الى خصوص من الامر المعلوم المعروف بين الناس
لا مطلق ما كان معلوما الى حق تكون شأنا لا الامر المتخيل وقوله
واما المتخيل فاختراع وادراك اختراعه لم يكثر المتصور عليه ولا الاشارة
اليه هذا على الجواب الاول واما على الثاني يقال وادراك اختراعه
لم يكن معهودا فلم تكن على كلا الجوابين داخلا فيما ذكره ان هذا
ما ظهر بعد طول التأمل **قوله** فيرد ويرى ان ثبوتها في الخارج امر
اعتباري لنفسها فتحتاج الى ثبوت في الخارج فان الثبوت الذهني
احتياج اليه نفس الامر الاعتباري الاول كزوم ما ادوس وان كان
شيئا ثالثا واحتياج هذا الثالث الى ثبوت في الخارج وهكذا الامر
التسلسل **قوله** على انه لا يخرج الإحاطة بين الموجود والمعدوم فاذا
نفى الاحوال فزاد من ثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم فاذا
قال ان الامر الاعتباري ثابت في نفسه لزم اثبات الواسطة التي فيها
ينبغي الاحوال فاذا فرق بين الامر الاعتباري والاحوال بان الحال
ثابت

ثابت في الحال تبع المستلزم كالحق قائما فانه حال ثابت للذات تبع المقام
والامر الاعتباري ثابت لاحال الحال ان كانت في نفسه بدون ذات يقوم
بها رد هذا الفرق بان الصفة لا تثبت بدون محل تقوم به **قوله**
واعتبار الاول حاصل هذا الجواب الذي حصله المحقق لاداعي اليه
ان يرد بالاستعانة باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقته ولا لغيره
بقولنا مع قرينة فيحتاج الى قيد الملازم بكونه مراد على القرينة
المالعة وبما في المعنى يقول اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقته
اذا كان فيه قرينة مالعة ولم يوجد ملازم مراد على تلك القرينة المالعة
فذلك اللفظ استعار مطلقه فقد حكم على هذا اللفظ في اخر الامر بان
استعار فلماذا اطلق عليه لفظ الاستعارة اولى مع عدم تقييده او لا
بالقرينة المالعة فظهر ان المطلق الاستعارة من قبيل مجاز الاول ولم يصح
استعارة بالفعل الا بعد التقييد بالقرينة المالعة المحاصل بقوله من زيادة
على القرينة المالعة **قوله** انظر لغير الله اي انظر لغير الله من التسمية
ذات موصوفة بالوجودية لله وهو المعنى الوصفية ومعناه بعد هذا
الذات المعينة وهو المعنى العيني **قوله** غير مراد هنا اي فلا حاجة الى
خاصا بالاسد وان جعله خاصا به فالصحيح قول المحقق والجواب ان
وحاصله انه انما جعله خاصا بالاسد فيحصل المناسبة بين المعنى
الاصلي والمعنى الثاني وذلك ان تقول للفظ جعل عدم التعليل كناية
عن قوة الاسد لا يجعله خاصا بالاسد **قوله** وان التعليل المتحصلة
انه شبه المرأة التي تظلم بالشمس الحقيقية واستعارة اللفظ التسمي
في قوله ومن تحت تظلم من التسمي فان المراد بالشمس الاولى
المرأة التي تظلم والتعليل بظلمها ويقع منها مقتضى ذلك ان يكون
تحريره اني تخرج من تظلمها تخرج دعوى اتحادها بالشمس الحقيقية
فصار التعليل بهذا التخرج كانه من ملاقات الشمس الحقيقية تخرج
عن كونه تحريرا الى كونه تخرج **قوله** وذلك ان هذا يقتضي ان الثاني
متبع لا اية او لا **قوله** اي زيادة اتحادها هذا فغير كثره المالعة
لا للمبالغة ومقتضى هذا ان المبالغة هي دعوى الاتحاد وفي ان يكون
ان المبالغة ناشئة عن دعوى الاتحاد والظواهر **قوله** بالمعنى اللغوي
في المصباح يقال بلغ الرجل بلاغة فهو فصيح بليغ اذا كان فصيحاً
طلق الباطن ومقتضاه ان البلاغة قوة التفصيح مع طلاقة اللسان
وهذا المعنى ليس مراداً هنا بل مراداً المعنى بالالباح الا ما حصلت
به كثرة المبالغة بل في قوله لا يقال على حقيقة المبالغة **قوله** لعدم الاحتمال

وهو عطف لا يزم على ما قبله ومثال ذلك رايت اسدا يشاك
السلاح معذرا اذا امر بدينه من يرمى بنفسه الى الوفاة كثيرا بلا
آلة حرب فانه يحسن ان يكون تشبيها لكن حفي الدلالة على ما اريد به
علا في تشاك السلاح فانه ظاهر الدلالة على معناه وهو تامة
السلاح فيكون بمنزلة تجريد من تشبيح واحد **قوله** ويشده الزم
مثاله رايت اسدا يقاتل الناس وياكل بيده فان الاعتبال تشبيح
والاكل باليد من تجريد يلائم الشجاع ولزم اكل باليد من الشجاع
السد من لزوم الاعتبال للاسد **قوله** فلعو لا يحصل له لان معنى رايت
السد له ليد على هذا رايت شجاعا للاسد المحقق له ليد وهذا
لا يعقل **قوله** ومبالغة خالف من اثبات اللبس للشجاع مع كون اللبس
من لوازم الاسد بيان ان الشجاع كان من افراد الاسد لا بيان ان الاسد
ثابت للشجاع في الواقع حتى يكون كذا **قوله** بالعقل خبر ان **قوله** من حيث انه
مرتب بان يقصد نقل المركب برتبة الجبر معناه الاصل في الصورة التي ورد بها
المعصام لم يقصد خبرا ذلك بل قصد خبرا نقل اجزاءه الى عند معناه الاصل
قوله مع ثلثة الختام في المقام الاول ما ذكره اول من ان قول الخاتم
والله الى المحتاج من قبل الكتاب في المقام الثاني ما ذكره ثانيا من ان قوله
هو مع المركب البت من قبل الخاتم مع عدم ظهور خبره بينهما يكون الوجه
في الاول غير مبالغة وفي الثاني مبالغة ولم يقطع بالتحكم لاقتبال ان يكون في الثاني
مبالغة فتبين ان الاعتراضات على ذلك في الاول من جهة المناقاة بين من
ذكره اول من صحة الجمع بين المعنى الخفي والاشارة في قوله والله اني لاحتاج ولا
ذكره ثانيا من عدم صحة الجمع بينهما في كلام واحد والثاني من جهة ان التحليل
الثاني الذي عدل اليه في نفسه لان مقتضاه ان شرط الكتابة ان
يقصد فيها المعنى الاصل في قصد اذا يتامع ان الكناية لا يشترط فيها صحة
الاشارة المعنى الاصل في قوله ارادته بالفعل وعلى تقدير ان ارادته
فلا يراد الاشارة والثالث من جهة سبب الختام بين المقامين المذكورين
قوله قالوا له المشهور في جملة المحل انما يقتل الخبيث والاشارة على
سبيل البرك وما في الحديث وجه ثالث وهو ان الاخبار في الاشارة
قوله فقد ضحك باليتقار الخ يعني فليس الآن من هبيل التمثيل المكنية
بل الكلام في من قبيل التمثيل والمعنى اذا انت لتفقد شبهة من في التام
وشبهة من في التام فهو من حيث تعليم كلمة العذاب كذا يستفاد من الخبر
في الخبر اى الخط المفرد ومنى كان مفردا كان معناه الجازم ومعناه
الاصلي

الاصلي مفرد بين والمدار مفرد على كون وجه الشبه تركيبا من امور متعديدة
ولو اشبهه وقوله تكون بتعبه اجزاؤها في الآية الآتية وعلى قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم ان يقال شبه مطلق الصافي قوم بالهدى على وجوه
مختلفة من قوة الهدى ونورهم وضعفه مطلقا استعلاء قوم على من اهل
مهم السابق والمسيوف في التنبه الى الخبيثات فتستعاض عن من جزئي
من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه وهو الصافي المومنين
المشار اليهم باولئك بالهدى على وجه مختلف **قوله** على وجه مقام مقارونة
الظلم انه لبيان لانواع الهدى والقوى بيان لما قبله **قوله** جامع هيئة
التعدد اى جامع ان كل من الفريقين الموصوفين بالهدى والرايين
المر واحل متعدي **قوله** الاشياء هي في المشبه انواع الهدى والمراد بالهيئة
التي هو دخول الجنة والخلافة من النار وهي بالنسبة الى المشبه به المراد بالهيئة
والمراد بالنسبة الى الجهة التي اريد الصفات **قوله** على كيفيات مختلفة
هي بالنسبة الى المشبه انواع الهدى وبالنسبة الى المشبه به كون الرايين على
المر واحل منهم التامق والسوق لكون التنبه تركبا اى من جهة الوجه
كما يعلم مما قبله وما بعده واحدا المشبه والمثبه به والصفات مخففات في
هذه الآية وكذلك معناه فان معناه نسبة جزئية كالاسد الى السبع
بالسبع والبيد المعينة في قولنا سرت من البصرة في الفعل دالى على السير
ولفظ البصرة دالى على البيد المعينة ولفظ من دالى على السير
فظهر ان معنى الحرف شئ واحد وان كان مرتبطا بامر من معنيين وارتباطه
بهما لا يصير من حيث الاما خارجا عن معنى الحرف فاحدهما مدلول على
بالفعل قبله والاخر مدلول عليه بالجرور بعده ولم يدل الحرف الا على
الارتباط الواقع بينهما ثم ان رد السيد مبنى على ان شرط التركيب في المشبه
والمثبه به واللفظ السقام وهو هنا مفردة ولا تكون على استعلاء قوله
قوله نعم الخ عطف السيد بذلك جعل على في الآية من الشجاع تشبيها حتى في
منها غير المرم والقتل على المرم والاصل هنا عنده اولئك على من اهل
من مريم فخرى زواحل كونه غيرهم **قوله** لكن ما ذكره من متعدد معناه
انه مفرد مرتبط باور متعدد خارجة عن معنى الحرف مدلوله لما قبله وما
بعده كما تقدم بيانه في من من قولنا سرت من البصرة فلما ارتبط بالامور المتعددة
صار كما انه مركب منها كتحفي به في الالتفات التمثيلية ولم يفرق بين نفسه
مفردا **قوله** بان الواحد لا يتبع من الشاير عظيم ان السديم يدع النزاع
الواحد من اشياء وافراد هي ارتباطها على انما خارجة عنه **قوله** الهيئة
اشياء هي عده اشياء كالمعنى والهدى وقوله ثم يوضح ان كالاتفاق
المرتبط بالومنين هذا في جانب المشبه والاقوم الرايين والرواحل بالنسبة

١٧

الى المشبه به والامر المقارن الذي هو الاستعداد التام بالركبتين
والرواحل فيقول عبد الحكيم وفاقا للسعدية الاتفاق الواقع بين
المؤمنين واليهدي بالاتعداد الواقع بين الركبتين والرواحل فتستعار
على من هذا الاستعداد الخاص الى هذا الاتفاق الخاص لكن قد علمت ان
تشبيه الخاص بالخاص حاصل بطريق السراية من التشبيه الواقع بين مطلق
الاتفاق بالهدى ومطلق الاستعداد ما تقدم من انها تابعة هذا القول
على ما قاله السعد وعبد الحكيم وتقرر بها على ما قاله السيد ان تشبيه الاتفاق
المؤمنين باليهدي على وجوه مختلفة بالاستعداد التام بين الركبتين والرواحل على
وجوه مختلفة مع كون الهدى والمؤمنين يكونان الهدى على وجوه مختلفة
داخلة في المشبه ومع كون الرواحل والركبتين يكونان على وجوه مختلفة
داخلة في المشبه به ثم يستعار قولنا على ما هو المشبه ثم يقتصر على
أهم ذلك المستعار وهو على فالأمور المتعددة ملحق بغيره على المشبه
لكنها على رأي السعد وعبد الحكيم ملحق على أنها خارجة عن المشبه
والمشبه به وعلى رأي السيد داخلة فيهما **قوله** ما المانع من انتقال الزحف
لها اي ما المانع من الانتقال يقال الزحف لها **قوله** واستلزامها ايها
في الجملة مراده بذلك ان معنى الزحف يستلزمها مع انها خارجة عنه فليس
من قبل استلزام الكل لاجزائه **قوله** فلا حظ ذلك اي وقوفه بين
دوات ورواحل لكن لا على وجه ان الرواحل والدوات خارجة
عن المشبه به **قوله** وكذا الاتفاق باليهدي يعني انه مفرد لكن يلاحظ وقوع
بين المؤمنين واليهدي وهما خارجان عن المشبه **قوله** وتقدر الفاظ آخر
تضمنه بهذا المذهب على السيد في قوله ان المستعار هنا قولنا على راحل
اقتصر منه على الجزء المهم **قوله** واما الشيخ عصام فيعني ان الجمهور جعلوا
التمثيلية تارة بتيقن كقولهم الآية وتارة أصلية نحو اني اراك تفهم
رجلا وقوفا اخرى واما العصام فجعلها بتيقن داخلة في المشبه به
مطلق تردد بين الاقدام والاحتجام المقتويين وهما الغرض على الفعل
تارة والغرض على التارك تارة بمطلق نشوت الرجل تارة وتاخرها تارة
ففي التشبيه الى الجزئيات فيستعار تقدم رجل وتاخر اخرى من جزئي
من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه كالتردد بين الاقدام
والاحتجام من مروان بن محمد بن معاوية الوليد للبايع **قوله** لا يحصل
الاتفاق الفاظ الكلمات قد يقال ان الاتفاق الكلمات على ظاهرها
وهو عبارات كان المؤمنون من كلام الله ان عبارات القوم متساوية
في الدلالة

في الدلالة على انه اذا شبه امر بالآخر وهذا معنى صحيح له حصل
ولا يفهم منها ما ويرى في الالفاظ الذي لا يحصل له فالاولى المراد
على ما في بعض النسخ اني بان غرض من التشبيه بين الاتفاقات
والا اضطراب في التعلق في الاراء وان المعنى جعل الاضطراب
متعلقا بالاقوال حين قال لكن اضطربت اقوالهم والاقوال هي
الاراء فكل انش الكلمات على الاراء ليس هو التوفيق بين الاضطراب
والاتفاق وان كان ابقاء الكلمات على ظاهرها صحيحا فهو عبارة
العصام ليس فيها حمل الكلمات على الاراء **قوله** قبل ان يحصل له
لا بد من تأويل الكلمة بالكلمات من جهة تعدد اتفاقك سواء جعل
الاسناد حقيقيا او مجازيا ولا بد من مجازية الاسناد سواء روي
تعدد الكلمات لتعدد القائل او لا **قوله** هذا حاصل الاشكال
وحاصل كلام الشيخ ان الاحتجاج الى تأويل الكلمة بالكلمات لا
على جعل الاسناد حقيقيا ولا يحتاج الى جعل الاسناد مجازيا الا
على عدم تأويل الكلمة بالكلمات فزده صاحب هذا القيل بان
لا بد من تأويل الكلمة بالكلمات وان كان الاسناد مجازيا من جهة
تعدد القائل وبانه لا بد من جعل الاسناد مجازيا ولو اذلت الكلمة
بالكلمات وحاصل رد المجيب عليه ان غرض الشيخ تأويل الكلمة
بالكلمات لاجل فعل الاتفاق وهي لا تقول الكلمات لاجل فعل
الاتفاق الا اذا كان الاسناد حقيقيا بخلاف ما لو كان مجازيا
فلا تقول بالكلمات لاجل فعل الاتفاق وان كانت تقول بذلك
من جهة تعدد القائل وبان ما ذكره صاحب هذا القيل من ان الاسناد
مجازي ولو اذلت الكلمة بالكلمات فيجوز على ان المراد بالاتفاق
توافق اهل الرواية او الفكر ونحن لا نسلم ذلك بل نقول بالاتفاق
هو التماثل والتساوي ونحن نسند الى الكلمات على طريق الحقيقة
قوله سواء كان حقيقيا كما يفتت الهندات او مجازيا كما تفتت الكلمات
وقوله في جواب تانيث الفعل وتذكره يعني فيما لو كان الفاعل مجازيا
كالمثال الذي ذكره يعني وتفتت تانيث الفعل بالتا فيما لو كان حقيقيا
نحو التفتت الهندات فقد ذكرنا ان جمع المونث السالم يعامل معاملة
المفرد المونث تانيثا حقيقيا هذا مراده **قوله** موصوفا الى معنى قد
التبس عليه التانيث الحقيقي والمجازي بالفاعل الحقيقي والمجازي

١٨

فجعل الفرق بين التائب الحقيقي والمجازي فرقا بين الفاعل الحقيقي
والمجازي **قوله** الذي كلاً منافيه صفة للانساد والفاعل المجازي والانساد
المجازي متلازمان وكذا الفاعل الحقيقي والانساد الحقيقي فان كلامنا
في الانساد الحقيقي والانساد المجازي لزم في الفاعل الحقيقي والفاعل
المجازي واما التائب الحقيقي والمجازي فلا كلام لانهما اصلا
قوله واما تايها هذه منافية في الحكم الذي ادعاه هذا البعض من
الاحتياج الى تاويل الكلمة بالكلمات على جعل الانساد مجازيا فنفس
الحكم ابطال حكمه بعد ابطال مراده **قوله** وسرد ذلك اي سر ما ذكره الله
من انه على جعل الانساد حقيقيا يحتاج الى تاويل الكلمة وعلى جعله
مجازيا لا يحتاج الى ذلك وحاصل ما قاله انه ان كان الانساد حقيقيا
افتنى صدور فعل الاتفاق اذا كان اختياريا كالتفق اهل البلد على
قتل زيد ويؤثر للفاعل ان كان فعل الاتفاق غير اختياريا كالتفق
اهل البلد في طول القامة مثلا ولا يصدر الفعل عن الفاعل ولا يثبت
له الا اذا امكن وقوعه منه وفعل الاتفاق لا يمكن الا من متعذر
وانه اذا كان مجازيا افتنى حصول ملازمة بين الفعل والفاعل
المجازي وحصول الملازمة بينهما لا يتوقف على تعدد الفاعل المجازي
بل يتحقق وان كان الفاعل مجازيا واحدا كقتلت البلد اي قتلت
اهلها فيها فربما كمل ملازمة بين المقالة وبين البلدة وهي حصول
المقالة فيها مع كون البلدة شيئا واحدا **قوله** فالانساد حقيقي بقيد
بما اذا اراد بالتحريك الاسوال المتحرك فما ان اراد بها التثنية فحرض
الربح كان الانساد مجازيا لان التصرف لا يوصف بالتمويل **قوله**
فالاخر خروج هذا وعلى هذا ايراد التثنية ما يصح التصريح معه
باداة التثنية عند العرب وان لم يكونوا انلفاء وعلى هذا تكون هذه
الصورة وهي زيد في جوار من يشبه خالد اخلت في اول كلامه
كالمنية في الظفار المنية وخروج الاولى بقوله ودل عليه وتنفق
الثانية على الدخول وحمل المشبه على ما ذكره مصر حبه في كلام النحاة
واقام على ما ذكره لان في حالة الاستعارة بالكناية لا يسمى مشبها
فتعني ان المراد به ما ذكر **قوله** اما في الاستعارة التي التسمية الضمنية
التي ترائها اما الاستعارة التخييلية فليس فيها **قوله** فلا يناسب
فاعله

فاعله ضمير مستتر عائد على قول الله في تخصيص المتبين والفظ قوله
بعد لفظ قول له لناسب قوله والانساد المجازي بالجمع الى خاصه انه لو كان
مقدرا للزم عليه تحظور ان في الاول الجمع بين الطرفين المشبه والمثبه
والمثبه به كالمثبه لان المقدر كالثابت والثاني ان المقدر كالثابت في
الله من قبيل الاستعارة المصروفة فيلزم على تقديره خروجه عن قوله
استعارة بالكناية الى كونها استعارة مصروفة فيحصل ان المحظور من
مرتبان على ان المقدر كالثابت الذي قول المحب على ان المقدر من التوطئة
الى جعله من قبيل المصروفة وليس بجعلها لما قبله وان كان ما قبله في الواقع
مع الا بان المقدر كالثابت وقوله من التوطئة من حقيقة تحذوف تقدير
فيلزم من التوطئة وتحقق ان قوله من التوطئة خبر ان والتوطئة ان
المقدر من التوطئة كما ان الثابت منها **قوله** والمصروفة في التوطئة
فذلك ان دلالة الانسار المثبت للمثبه على استعارة لفظ المثبه به المشبه
من قبيل الكناية العرضية يعني ان لفظ الانسار باق على معناه الحقيقي
مع قوله فلو حو الى استعارة السبع مثلا وليس لفظ الانسار مستعارة في
استعارة السبع للموت حتى يكون من قبيل الكناية غير العرضية فتقول لفظ
على قصده الضمير فيه عائد على المستعارة المراد بقصده قصده استعارته
وقوله من عرض الكلام متعلق بقصده والمثبه عليه ان ذكر الانسار قرينة
على ان المتكلم قصد استعارة لفظ المثبه المشبه من عرض الكلام ومعنى
كونها مقصودة من عرض الكلام انه ليس مستعارة بها بل هو دل عليها
باختيار استعماله على الانسار المثبت للمثبه كدلالة ما انما ان على ثبوت
نونا الخطاب فانه مستعمل في معناه الاصلي وهو نون الزنا عن المتكلم
وهو مع ذلك ملوح بثبوت نونا الخطاب من غير استعمال فيه ثم ان قوله
ذكر الانسار في كلام منقطع عما قبله اي به توطئة لقول المصروف الاتي
وتح وجه لسميتها استعارة الى وهذا يعلم انه ليس مكررا مع ما قبله
كما قد يوهم **قوله** المصروفة قبل ذلك المستعارة في نفس معناه ان المتكلم بعد
ان سمى المنية بالسبع وادعى انها من افرادها بان لاحظ تمام المشابهة
بينها وبين تلك الافراد حتى كانا منها لاحظ ان حق المنية ان يطلق
عليها لفظ السبع لوجود التشبيه والادعاء فذلك الملا حظ هي
استعارة السبع للمنية في النفس ثم انه اني بتركيب تركب لفظ المشبه
واقى بلفظ المشبه وانث لزم المثبه به المشبه لادلالة على الاتعاق
الحاصلة في النفس بالمعنى السابق وعلى التشبيه ودعوى الادراج السابقين
على تلك الاستعارة **قوله** والاعتراف الى هذه عبارة مرسومة وغاية ما يمكن

فما ان يقال ان التغير من الشيء كالموت باسم الخاص كالموت كالموت من باب
الحقيقة من اسم الجنس المشترك بينه وبين غيره كلفظ الملك المشترك
بين الموت والشيخ وفي الشيخ والاعتراف بلا النافية بعد الواو والفي
عليه انه لاحقيقة اعلان اسم الجنس كلفظ الميتة المستعمل في الموت
خلاف الاعلام فهي مطلق على المخرج حقائق على المخرج وقيل انها
واسطة بين الحقيقة والمجاز فهي كونا اسم الجنس اعلان غيره انما استعمل
في معناه كان حقيقة لا خلا في بخلاف الاعلام انما التتميم في
معانيها فيها الخلاف السابق **قوله** اذا كانت قرينة الملكية الاولى تصير
بالشبهة بدل الملكية والمراد بكلام السكاكي ردة الشبهة الملكية **قوله**
يقتل في نفسه حقيقة يحصل وهي ظهور المراد ان ترتيب الاستفاد بالبناء
يتم على وجهه ويخرج على الوجه الذي ذكره العصار ثم ان قوله ولكن الزيادة
لم تظهر منه فائدة جديدة لان ما ذكره فيه هو اصل المسئلة ولم يظهر وجه
للايمان بل في ظاهرنا ان قوله ولكن لا يوافق له **قوله** بادعاء اتحاد
مع المقبول بان يشبه شخص قتل حقيقة ثم يدعى اتحاده معه **قوله** قال
في ايت اليمين الربيع السقار بالكناية الملكية الحقيقية بادعاء اتحاد
بالربيع وجعل انتر قرينة الملكية باقيا على معناه الاصلى لانه يقتل المجاز
العقلي ويرده الى الملكية كما سبق التنبه عليه في كلام الشيخ **قوله** بالتغير
عن الشيء الخ كالتغير عن الخطاة بالطبع في قوله الطبع في جبهة
وقصاها ورتبة قوله ولا اقترح شيئا غير ذلك بطبعه وفيه ان الكلمة
بهذا المعنى ليست مرادة هنا بل المراد بها هنا معنى الجملة الاولى على
ضوء الجملة الثانية **قوله** الدالة على ملاحظتها اي على ملاحظة اصلها
المستعار منه وهو المشبه به فان الاظفار مثلا تقطع النظر عن اضافتها
الى المشبه تدل على المشبه به لكونها من لوازمه وبالنظر الى اضافتها
الى المشبه تدل على السقار لفظ المشبه به المشبه الذي هو المشبه
ومراد المص بالقرينة التي شرطت زيادة الترشح عليها الاظفار مثلا
لقطع النظر عن اضافتها الى المشبه لانها التي من جنس الترشح **قوله**
الماتعة وهي اصناف الاظفار الى المشبه مثلا وليست بهذا المعنى مرادة
المص لانها بهذا المعنى لا ليست من ملائمت المشبه به فليست من جنس
الترشح حتى يحترق عنها **قوله** نعم الاستدراك على ما توهم المناقشة في
الجواب عن اعراض العصار من ان اعراض العصار باق فافاد بهذا
الاستدراك ان اعراضه مردود بوجوه اخرى وهو ان قرينة التخييلية

حالية

حالية كما صاف الاظفار الى المشبه فليست من جنس الترشح ولا يحتاج الى
الاخترا عن **قوله** على انها اي قرينة التخييلية وعرض هذا الترشح في رد
ما قاله العصار وحاصله ان المص لو اختار الزيادة على قرينة التخييلية
التي هي الماتعة لورد عليه في اعتبار زيادة الترشح عليه ما هو قرد
عليه في اعتبار زيادة الترشح على قرينة المص حجة **قوله** فان المصنف
تعليل لم يجعل هذا القول سهوا ومنشأ السهو من السوية بين المشبه
والمشبه به والمستعار منه فكان المص قال من ملائمت المشبه به
وهو على تقدير انه قال ذلك لا يحتاج الى زيادة اعتبار الترشح
على قرينة الملكية على مذهب السكاكي لان قرينة الملكية تلاءم الترشح
وهو عند السكاكي مستعار له لا مستعار منه فتكون قرينة الملكية
خارجية عن الترشح على تقدير السوية بين المشبه به وبين المستعار
منه والواقع خلاف ما ظنه هذا القائل **قوله** فان المصنف هنا
علام المشبه به فهي داخلية فيه ويحتاج الى الاخترا عن احتج على
مذهب السكاكي بخلاف ما لو ظهر علام المستعار منه فانها لا تكون
داخلية فيه عند السكاكي لانها تلاءم المستعار له عنده وهو السمع لان
المستعار منه وجوده آخر والغرض من كل ما اختار الحجاز العقلي وهو اسناد
سالت الى الاباط وحاصل تلك الوجود ثلاثة ادلها ما في المشبه وهو
ان سالت استعاره لغير حجة تبعية وثانها ان الكلام من قبيل الاستفاد
التخييلية بان تشبه هيئة القوم في سائرهم هيئة سيدان المات في الوادي
وليست استعار المركب الذي على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبه بها لانها ان في
الكلام استعار بالكناية بان يشبه الساردين بما دلت على ذكر المشبه به
وبير من البه كشي من لوازمه وهو سالت وقوله اطراف اخرى فاعلم الخ
لتقديره وفي اطراف اخرى متعلقة بهذا البيت لكن تركها لكونها من جنس
مهمة **قوله** يحيط القصد على معنى الاعيان والفق كانهم قالوا افروقت
بين ايماننا وحقهم اي احكم لنا بقطعة ايماننا واحكم عليهم
بمقتضى فقههم وهذا المعنى مذكور في كلام البضا وفي **قوله**
هذا هو الاضيق معنى حق التعبير الاضيق لان قوله فاقى يفوق
والله اعلم الله صل على سيدنا محمد كلما ذكر لك الذكرون وعقل
عن ذكره القائلون قال للوحي ثم ما لي في النصف الاول
في الجزء الثاني في الثالث منه من النصف الثاني في الثاني منه

في ثاني الاثنين فالحج الثالث بعد مضي ثلاثة ارباعه ونصف من رجب
 الاجزاء والله سبحانه وتعالى اعلم واحبل واعظم وصلى الله
 وسلم على النبي الهاشمي المكرم وعلى اله واصحابه وذو
 الشيم ما نطق ناطق وتكلم وكان الفراغ من كتابته هذا
 التقريبات قبل ظهر يوم الاحد الموافق لثلاثي عشر
 من شهر صفر الحيز عظم الف وثلاثمائة واربعه
 وثلاثين من هجرة سيد المرسلين على يد كاتبه الفقير
 الذليل الحقير الطالب شفيقتن احسان
 مولاه وقريبه ابراهيم مجمل العلام
 المرحوم الشيخ فاضل خرد ربه
 غفر الله له ولوالديه
 وللمسلمين

امين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم في كل وقت ومحين